الوعي النسوي بمؤشرات التمكين الاجتماعي في الريف المصري

" بحث اجتماعي ميداني في إحدى قرى الصعيد"

إعـــــداد

د/ حمــد للّه أحمـد كيلاني

أستاذ علم الاجتماع المساعد

بكلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام: ٢ / ٨/ ٢٠٢٢م

تاريخ القبول: ١٦ /٨/ ٢٠٢٢م

ملخص:

سعى البحث إلى تقصي مدى وعي المرأة الريفية بقضايا التمكين وفقًا لدعوات الحركات النسوية في ثلاث مجالات أساسية (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي) والكشف عن أهم التحديات الاجتماعية التي تعترض الوعي النسوي لتمكين المرأة بريف محافظة أسيوط. وقد استعان البحث بالمنهج العلمي بأسلوبه الوصفي، اعتمادا على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، من خلال تطبيق الدراسة الميدانية على ٤٠٠ مفردة من الإناث في ريف محافظة أسيوط، وقد اعتمد البحث الميداني على مقياس مصمم على نمط ليكرت الخماسي لقياس الوعي النسوي بقضايا التمكين لدى المرأة المصرية الريفية. وأسفرت الدراسة الميدانية عن عدد من النتائج أهمها: أن الوعي النسوي بقضايا التمكين لدى المرأة الريفية في المجتمع المصري لا يزال يحتاج الكثير من التوعية والتنمية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المعنية لتمكين المرأة؛ فإن وعي المرأة أقل من المأمول؛ حيث جاء الوعي النسوي بقضايا التمكين في المجال (الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي) بمؤشرات إحصائية لها دلالة على انخفاض ذلك الوعي والتي اختلفت باختلاف البناء الاجتماعي والأطر الثقافية الحاكمة لحياة المرأة في المجتمع الريفي ويرجع ذلك إلى التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكين المرأة الريفية والتي كان من أهمها: الرواسب الثقافية السائدة لدى مجتمع البحث، وهيمنة التصورات الذكورية بالريف، وهو ما يمكن فهمها في ضوء مقولات الاتجاه النسوي، والتصورات الذكورية، والاستبعاد الاجتماعي. وقد أوصى البحث بضرورة الاهتمام بإجراء مزيد من الدراسات الاجتماعية في مجال النوع الاجتماعي، مثل: تهميش المرأة وأثر الجندر على التنمية. دعم القطاع الأهلي للمرأة وتشجيعها على المشاركة الشعبية الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: الوعي النسوي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، النوع الاجتماعي.

Abstract:

The research sought to investigate the extent of rural women's awareness of empowerment issues according to the calls of women's movements in three basic areas (political, social, and economic) and to reveal the most important social challenges that confront feminist awareness of women's empowerment in the countryside of Assiut Governorate.

The research used the descriptive approach in a sample social survey method by applying the field study to 400 females in the countryside of Assiut Governorate, and the field research relied on a scale designed on a five-point Likert pattern to measure feminist awareness of empowerment issues among rural Egyptian women.

The field study resulted in a number of results, the most important of which are: Feminist awareness of empowerment issues among rural women in the Egyptian society still needs a lot of awareness and development, and despite the efforts made by the concerned authorities to empower women; The awareness of women is less than expected; Where feminist awareness of empowerment issues in the field (social, economic, political) came with statistical indicators that indicate a decrease in that awareness, which differed according to the different social construction and cultural frameworks governing the life of women in the rural community. This is due to the social challenges that confront the empowerment of rural women.

The most important of which were: the cultural sediment prevailing in the research community and the dominance of masculine perceptions in the countryside, which can be understood in light of the feminist trends, masculine perceptions and social exclusion. Therefore, the researcher recommends the need to pay attention to conducting more social studies in the field of gender, such as: marginalization of women and Gender over development. Supporting the civil sector for women and encouraging them to participate in the positive public.

أولاً- المقدمة:

حظيت قضية تمكين المرأة باهتمام كبير على الساحة الدولية والباحثين في العلوم الاجتماعية منذ خمس عقود حتى الآن. هذا وتعود بداية الاهتمامات الأولى بالمرأة إلى المؤتمر الأول للمرأة بالمكسيك والذي تبعه مؤتمر نيروبي عام ١٩٩٣م ومؤتمر بكين عام ١٩٩٥حيث تم مسبقًا إعلان الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٧٥م عاما دوليًا للمرأة. (Sen.2005.p43-44) وعلى مدى العقدين الذين عقبا ذلك كان التركيز على القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة وتمكينها عبر العديد من النصوص الرسمية والاتفاقيات والمؤتمرات العالمية ففي عام ١٩٨١م تم إبرام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المراة ١٩٧٩م والتي بدأ تطبيقها بالفعل في عام ١٩٨١م، وتم تحديد حقوق المرأة على أنها جزء من حقوق الإنسان في مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣م وتم تكريس دور المرأة في التنمية في مؤتمر في كوبنهاجن الإنمائي بالدنمارك. وأكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤م والمؤتمر الأول للمرأة العربية في القاهرة عام ٢٠٠٠م على ضروة الاهتمام بالمرأة وتمكينها من منظور متكامل قوامه الاهتمام بجودة التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الرعاية الصحية، وتحسين الوضع السياسي والاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة (أحمد.٢٠٢١م ، ٦).

ومن هنا تأتي أهمية المساواة وتمكين المرأة كهدف من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ويتطلب هذا الهدف وسائل وأدوات ومؤشرات لتحقيقه، تضمنت زيادة تحسين التعليم والتوظيف والمشاركة الشاملة للمرأة بصفة عامة (Kabeer. .p13) 2005 أما أهم وسائل تحقيق مؤشرات هذا الهدف فهو ضمان تحقيق الوعي النسوي لدى النساء.

ويمكن إرجاع الجذور الأولى لمصطلح التمكين إلى الحركات النسوية والموجات الأربعة الخاصة بها بداية من مؤتمر سينيكا فولز عام ١٨٤٨م حتى الآن. والتي هدفت لخلق الوعي النسوي لدى النساء بالظلم والاضطهاد التي تتعرض له نتيجة المجتمع الأبوي وعدم المساواة مع الرجال؛ لذا تعد الحركات النسوية العالمية هي

البدايات الأولى لرفع الوعي النسوي بقضايا وحقوق المرأة والمطالبة بها. فعلى الصعيد العالمي بدأت الموجة الأولى للنسوية في منتصف القرن التاسع عشر بأوروبا للمطالبة بالحقوق القانونية للنساء؛ حيث لم يكن للمرأة الحق في الانتخاب والعمل والتملك وكان من أهم نتائجها تمتع المرأة لأول مرة بالتصويت في الانتخابات في نيوزلندا عام ١٨٩٣م، ثم تلتها أستراليا عام ١٩٠٢م والولايات المتحدة عام ١٩٢٠م وبريطانيا عام ١٩٢٨م عقبها جميع الدول. (Popov.2018.p73).

أما عن الموجة النسوية الثانية الذي بدأت مع كتاب اللغز الأنثوي عام ١٩٦٣ لبيتي فريدان التي تعد أول من أشعل شرارة الحركة النسوية الثانية في الولايات المتحدة وتوجهت نحو الاعتماد الأكاديمي والفكر التنظري للنسوية .Dobson and Gorospe (2017.p287). وقد نادت بالمساواة المطلقة بين الرجال والنساء واتخذت فيها الحركات النسوية شكل تجمعات وتنظيمات تحلل وضع المرأة، وسعت إلى تغيير حياة المرأة وأدوارها المنزلية، وذلك عن طريق التدخل في الإنجاب وهدم مسلمة المجتمع الأبوي الذي يسيطر عليه الرجال كما يسيطرون على الأسر، وتكريس فكرة أن الفرق بين الذكور والإناث هي فرق بيولوجي فقط ورفض فكرة الفرق النوعي .(Kalpana.2016.p7)

أما الموجة الثالثة (التي لقبت بموجة نسوية ما بعد الحداثة) فقد نقدت هذه الموجة كل ما كتب عن النظام الأبوي وقامت على أسس تنظرية وأكاديمية. أما الموجة الرابعة فقد بدأت في عام ٢٠١٢م ولا تزال حتى الآن واعتمدت هذه الموجة على الإنترنت وأصوات النساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي لعرض حوادث العنف وجرائم الاغتصاب المرتكبة ضد النساء في جميع أنحاء العالم وتميزت تلك المرحلة بالعالمية واللامركزية والبعد عن الجانب الأكاديمي والتنظري، بالإضافة إلى تركيزها على الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي؛ لكسب التأييد والتعاطف.

وبدأ حدوث الوعي النسوي على المستوى الوطني في مجتمعنا المصري مع بداية الحركة النسوية في مصر بموجاتها الأربعة المتميزة؛ حيث بدأت المرحلة الأولى بتاريخ ثوري قائم على النوع الاجتماعي في ظل الاحتلال البريطاني والتي كانت متلازمة مع ثورة عام ١٩١٩م وخروج المرأة إلى الشارع جنبًا إلى جنب مع الرجال وبدأ النضال بقيادة الرئيسة الأولى للاتحاد النسائي المصري "هدى الشعراوي " لمظاهرة نسائية مكونة من ٣٠٠ سيدة مصرية للمناداة بالإفراج عن سعد زغلول، عقبها خلعها للنقاب بهدف حس المرأة المصرية على الاندماج في الحياة السياسية والاجتماعية.

(Hasssan. 2016.p6-8) مع المناداة بضرورة تعليم المرأة من قبل رائدة تعليم المرأة في مصر وأول فتاة مصرية تحصل على شهادة البكالوريا وأول ناظرة مدرسة مصرية "نبوية موسى" (١٨٩٠–١٩٥١) التي نادت بالمساواة مع الذكور في الأجر والسماح للفتيات بإكمال دراستهن، ومن أهم نتاج تلك المرحلة الأولى من الحركة السماح للنساء بحضور المحاضرات في الجامعة اعتبارًا من عام ١٩٠٨م، وحصولهن على فرص متساوية في الالتحاق بالتعليم، وتخرج الدفعة الأولى من خريجات الجامعة المصرية في عام ١٩٣٣، وتأسيس حزب المرأة المصرية عام ١٩٤٢م، وهو أول كيان يركز على المساواة بين الجنسين في التعليم والعمل والمواطنة والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى دوره في حث المرأة العاملة على تشكيل نقابات في المصانع وأماكن العمل والمطالبة بمنحها إجازة أمومة مدفوعة الأجر، ومن أهم مؤشرات التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الحصول على الحق في التعليم والتمثيل السياسي بزيادة عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية. والمشاركة والتمثيل في هياكل صنع القرار. بصفتها نصف السكان. (Sorbera.2014.p64-67).

وتميّزت الموجة الثانية بتحقيق المرأة للحقوق الدستورية والقانونية في سياق نسوية الدولة ففي ١٦ مارس عام ١٩٥٦م، حصلت المرأة المصرية على حق التصويت والترشح للانتخابات وهو أحد المطالب التي ناضلت من أجلها، وقد تحقق ذلك من

خلال دستور ١٩٥٦م، وفي١٧نوفمبر ١٩٦٢م صدر القرار الاشتراكي على أن تشكل النساء نسبة ٥% من بين ١٥٠٠عضو في المؤتمر القومي للقوي الشعبية، وصدور القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩م الخاص بزيادة عدد الدوائر البرلمانية وتخصيص مقاعدها للنساء، وبالتالي تخصيص ٦٤ مقعداً للمرأة ومع الإبقاء على إمكانية ترشحها للمقاعد العامة، وصدور قانون الخدمة المدنية بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦م وتضمن ١٥ حقاً للمرأة من بينها حق شغل الوظائف العامة وتقلد المناصب القيادية فضلا عن تخفيض عدد ساعات العمل اليومية في بعض الحالات والحصول على أجازة وضع لمدة ٤ أشهر. (Hasssan. 2016. p9-11).

أما الموجة الثالثة فتميزت بالنشاط النسوي في المجال الاقتصادي حيث يسير الفقر وعدم التمكين عمومًا جنبًا إلى جنب؛ لذا تمثلت مطالبها في القضاء على تأنيث الفقر من الناحية الاقتصادية والتوظيفية عبر الاندماج الاجتماعي للمرأة في الحياة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي والحصول على المزيد من فرص العمل وتسهيل وجود المرأة ومنافستها في سوق العمل ومنحها الموارد اللازمة لذلك. ولقد وسعت الموجة الرابعة في نضالها إلى عالم أجساد النساء والجنس عن طريق مواجهة العنف الرمزي والجسدي ضد المرأة من الذكور والوقوف ضد شيوع ثقافة تسليع وتشيؤ الجسد، ومنح الحرية للنساء في تحديد النسل وموجهة الاعتداءات الجنسية عليهنا (Baron.1994 و.Lerner.1993و Sorbera.2014 وHasssan 2016).

وعلى الرغم من الموجات الأربعة السابقة للحركات النسائية في مصر والحركات النسائية العالمية من منتصف إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (Carole.1994.28) التي نجحت في تمرير قانون المساواة في العديد من المجالات للقضاء على التميز على أساس الجنس وحصول المرأة على حق الاقتراع (Cook.1987.p1) ووومما لا شك فيه أن هناك علاقة بين تمكين المرأة ومدى وعيها النسوي وبالمجتمع الذي تعيش فيه، ولا تزال المرأة المصرية وخاصة في الريف تعاني

من التهميش والإقصاء والانهماك في الحياة الأسرية ولا سيما استمرارية تبعية الإناث وهيمنة الذكور في النظام الأبوي في المجتمعات الغربية والعربية وهو ما أكده كل من (Lerner 1958: 199؛ وبركات، ١٩٩٣؛ والشرابي، ١٩٩٣) الذين أشاروا إلى أن المجتمع العربي ذاتة صبغة ذكورية وليس للأنوثة من وظيفة فيه إلا تأكيد تفوق الذكر. وقد كان الملمح السابق هو الدافع الرئيس وراء تفكير الباحث لإجراء هذه الدارسة التي تقع في نطاق علم الاجتماع السياسي فقد خلص الباحث من متابعته لتلك المشكلة إلى أن طرح على نفسه سؤالً مؤداه: **ما هو مدى الوعي النسوي بقضايا التمكين لدى المرأة المصرية بالريف، وما أهم التحديات الاجتماعية لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل؟**

ثانيًا- مشكلة البحث:

يعد رفع الوعي لدى النساء بضرورة المساواة الواضحة بين الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والأكاديمية والاقتصادية والفنية من أهم أهداف الحركات النسوية الذي يمكّن المرأة من النهوض ضد الخضوع. وقد اعتبر هذا المفهوم أساسيًا للأجندة النسوية وجذورها منذ أن عقدت جلسة رفع الوعي الأولى التي استضافتها كاثي ساراتشيلد في عام ١٩٦٨م، وانتشار الوعي في سبعينيات القرن الماضي في مجموعات شخصية صغيرة شكلت مجموعات نسوية للحفاظ على خصوصية أعضائها (p3 .Cacoulidis.2022) ومن أهم قضايا رفع الوعي التي ناقشتها تلك المجموعات الحياة الجنسية، والأسرة، والحقوق الإنجابية، والنساء في القوى العاملة، وغلبة المؤسسات الأبوية المهيمنة على المجتمع. (Cacoulidis.2022. p6) وأصبحت زيادة الوعي أداة رئيسة للموجة الثالثة من النسوية في تحطيم قوة أدوار الجنوسة التقليدية من خلال اكتساب المهارات الأساسية لنقد الأيديولوجيا الذكورية وتاريخ تبعية المرأة لها والتغلب على صورة المرأة في التاريخ الماضي وكيف يجب أن تكون الآن (ديورنغ.٢٠١٥م. ترجمة عمران. ٢٨٤) وهكذا، يصبح الوعي النسوي فلسفة اجتماعية

وأداة سياسية لتعبئة الناشطات النسويات بهدف القضاء على التمييز الجنسي المنتشر في ثقافة المجتمع الذكوري في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة (p4 2003..Dicker)، والذي يعتبر من أهم المشكلات الاجتماعية التي تؤثر بعمق على حياة المرأة وهو ما أدركتها دول العالم والدولة في مصر، مما دفعها للسير نحو الاهتمام بهذا القطاع المهم من مجتمعاتها، وأصبح الاتجاه الاساسي العام في الدول العربية" المراة "، واتباع سياسية تمكين المرأة، وبناًء على ذلك أطلقت الدولة المصرية على عام ٢٠١٧م اسم " عام المراة " وكذلك تم إنشاء المجلس القومي للمرأة وما يتفرع عنه من مؤسسات وأنشطة تهدف لتمكين المرأة المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ورفع وعيها النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي وبحقوق المرأة ومسؤولياتها، خاصة وأن المرأة تشكل مايقرب من نصف المجتمع المصري؛ لذا فإن البحث الراهن يسعى لمعرفة مدى الوعي النسوي للمرأة المصرية في الريف بقضايا التمكين وأهم التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكينها في ظل مجتمع له عادات وتقاليد وثقافة مميزة تغلب عليها السلطة الذكورية وتابعية المرأة للرجل؟ وفي ضوء النقاط البحثية الآتية تحددت **مشكلة البحث الراهن في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

- ما درجة الوعي النسوي لدى المرأة الريفية المصرية بقضايا التمكين الاجتماعي؟
- ما درجة الوعي النسوي لدى المراة الريفية المصرية بقضايا التمكين السياسي؟
- ما درجة الوعي النسوي لدى المرأة الريفية بقضايا التمكين الاقتصادي؟
- ما التحديات الاجتماعية التي تحد من وعي المرأة الريفية بقضايا التمكين؟

ثالثاـ أهداف البحث وفروضه:

١- الكشف عن الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاجتماعي.

٢- الكشف عن الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين السياسي.

٣- التعرف على مدى الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاقتصادي.

٤- الوقوف على أهم التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكين المرأة الريفية.

فروض البحث: يحاول الباحث التحقق من مدى صحة الفروض الآتية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي النسوي لعينة البحث بقضايا التمكين (الاجتماعي – السياسي- الاقتصادي) حسب المستوى التعليم العالي للمرأة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي النسوي لعينة البحث بقضايا التمكين (الاجتماعي – السياسي- الاقتصادي) وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية للمرأة.

رابعًا : أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث المعرفية والتطبيقية في الآتي:

١- الأهمية النظرية (المعرفية)

أ- تكمن أهمية البحث في ما تمثله المرأة من قوة بشرية وثروة نوعية وعددية تمثل نصف المجتمع، يجب استثمارها في قطاعات التنمية المختلفة.

ب- حالة الصراع التي تعيشها المرأة الريفية في صعيد مصر بين قدرتها على اكتساب الوعي النسوي وتحقيق التمكين وبين تقاليد وعادات المجتمع الصعيدي التي تقوم على الهيمنة الذكورية.

ج- محاولة رصد الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاجتماعي ومعرفة أهم التي التحديات التي تمنع ذلك التمكين.

د- توافق البحث مع متطلبات المجتمع الدولي في الاهتمام بالمرأة وتمكينها وتقديم الخدمات لها وتنمية مهاراتها، بالإضافة إلى اهتمام المجتمع المصري بقضايا المرأة ومشكلاتها.

هـ- التحول في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية إلى مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي والتأكيد على أن ما تعانيه المرأة من مشكلات وإقصاء لا يعود إلى الفروق البيولوجية بقدر ما يعود بدرجة أكبر للسياق الاجتماعي والثقافي التي تعيش فيه المرأة.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية):

وتتمثل في مجموعة من النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها البحث، وتفيد المجتمع في مجالات التطبيق، وعلى ذلك تتحدد الأهمية التطبيقية لهذا البحث في الآتي:

أ- نتائج البحث تدخل في نطاق المهمة الأساسية للعلوم الاجتماعية التي عليها أن تمد المشرع بنتائج تقوم على أسس علمية وفقًا لاستطلاعات الرأي والتي يمكن من خلالها صناعة القرار الرشيد.

ب- كون الدراسة محاولة لإستقصاء مدى الوعي النسوي بقضايا التمكين لدى المرأة والتحديات التي تواجه تمكينها في ريف محافظة أسيوط حتى يمكن التغلب على تلك التحديات والعمل على إزالة كافة الحواجز والعقبات والصعوبات التي تواجهه المرأة، ورفع درجة وعيها بقضايا التمكين.

خامسًا: مفاهيم البحث ومصطلحاته:

١- مفهوم تمكين المرأة

ظهرت الإرصاهات الأولى لمفهوم " تمكين المرأة" في السبعينيات والتسعينيات من القرن العشرين مع بروز الحركات النسوية العالمية كعملية اكتسبت من خلالها المرأة القدرة على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية أو بعبارة أخرى منحهن الحرية والقدرة على الاختيار من خلال توفير حزمة من الموارد والخدمات لضمان التمكين من بنية نظرية ثلاثية الأبعاد:

(أ) الموارد كشرط أساسي للتمكين وتشمل حقوق الملكية، والتوظيف، والتعليم.

(ب) الوكالة هي مرحلة من الممارسة، وتنطوي على تغير المؤسسات ومعتقدات الناس حول قدرة الإناث على القيام بالعمل السياسي والاقتصادي وتعزيز القدرة على الفعل الاجتماعي الممارس داخل وخارج المنزل.

(ج) الإنجازات هي محدات المنتجات السابقة. وتتضح في حق المرأة في تنظيم الأسرة. والاستقلال المالي، وحرية التنقل والمشاركة في العمل في القطاع الحديث (p14. Kabeer.2005) ويعرف التمكين من منظور المرأة؛ بأنه القدرة على التأثير في الخيارات الاجتماعية وقرارت المجتمع ككل والاعتراف بالمرأة واحترامها كمواطنات متساوية مع الرجل (Joseph. 2013.p163-163). كما يشير تمكين المرأة أيضًا إلى قدرتها على الوصول إلى المزيد من الوظائف والموارد عن طريق تحويل التوجه المؤسسي إلى تمكين المرأة (Duru.2011.p24)، كما عرف "البسيوني" تمكين المرأة بأنه ينطوي على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والعلاقات الانتاجية والاجتماعية مع الحصول على التقدير والاعتراف المجتمعي بقدراتها مما يسهم في رفاهيتها وتقدم مجتمعها (جاد ٢٠٠٥م، ص ٤٢٢). ويعد تمكين المرأة عملية وهدفا؛ فهي عملية تحدي لعلاقات القوي المهيمنة على المجتمع والحصول على الموارد ومصادر القوة، وهو هدف لأن تمكين النساء يسعى إلى تحدي الأيدلوجيات الأبوية (سيطرة الذكورية وتبعية النساء) والتحول في الأبنية والمؤسسات التي تكرس وتعزز من التميز النوعي، كما يهدف إلى مساعدة النساء الفقيرات على اكتساب الموارد المادية وغير المادية والتحكم فيها (العنزي، ٢٠١٩، ص ١٧٧).

أما عن أهم مؤشرات التمكين فتضمنت العوامل ذات الأهمية الإيجابية: العمر، والتعليم، وتعليم الأمهات، وحالة العمل، والدخل، والوصول إلى الائتمان، وحيازة الحساب المصرفي، واكتساب الأصول والاستثمارات المنزلية، والجوار، والوعي، من

خلال الوصول إلى وسائل الإعلام. بينما العوامل السلبية ولكن المهمة هي: الحالة الاجتماعية، وعدد الأطفال، ونوع نظام الأسرة، ورئيس الأسرة الذكر لتمكين المرأة. إن وصفة السياسة محاطة بتعليم المرأة لأن المستوى العالي من تعليم الإناث يوفر قاعدة صلبة لحل القضايا الرئيسية المتعلقة بالأم والطفل. وحدد Friedmann مؤشرات التمكين أيضًا في أنها تدور حول: تحقيق الانتماء والثقافة الوطنية والتغلب على الفقر الوجودي والشعور بالحرية بالعضوية (Friedmann, 1992: P33).

ومن أهم **أبعاد التمكين للمرأة** فقد تمثلت في الآتي:

أ- **التمكين السياسي:** هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ووضع السياسات في المؤسسات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ورصد أي تقدم محرز في مجال المساواة بين الجنسين في المجال السياسي بزيادة عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية (بلول، ٢٠٠٩، ص ٦٥٠).

ب- **التمكين الاقتصادي:** هو قدرة المرأة على المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل التي تمكنها من كسب دخل مستقل من خلال منحهن فرص عمل أفضل وزيادة مشاركة المرأة في صنع السياسات الاقتصادي.

ج- **التمكين الاجتماعي:** هو العملية التي تصبح من خلالها النساء قادرات على الالتحاق بالتعليم واستكمال دراستهن، والحق في المشاركة في القرارات الأسرية وتنظيم النسل والنهوض بالصحة الإنجابية، وتقاسم الأعمال المنزلية، ورفض السلطة الأبوية (الأخ. الزوج. الأب)، وتغيير نظرة المجتمع بأن الإناث في مرتبة أقل مقارنة بالرجال.

وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث تمكين المرأة إجرائيا في مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس والتي طالبت بها الخطابات والحركات النسوية على

المستوى المحلي والعالمي وفي إطار مجموعة من المحددات التي دعت لها منظمات وخطط التنمية المستدامة وهي:

- **البعد الاجتماعي للتمكين ويشمل:**

- المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية على المستوى الفردي (الذات) داخل الأسرة والمستوى الجمعي (ويخص الاسرة ككل).
- الحق في التعليم.
- النهوض بالصحة الإنجابية وتنظيم النسل.

- **البعد الاقتصادي وينطوي علي:**

- الأمان الاقتصادي.
- توفير فرص عمل مناسبة للمرأة وبأجر مناسب.
- قدرة المرأة على امتلاك مشروع خاص.
- الحصول على مميزات العمل كالرجل في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص.
- تحقيق الاستقلال المادي مع حرية التصرف فيه مع قدرة المرأة على الاستثمار الاقتصادي.

- **البعد السياسي للتمكين ويتضمن:**

- مساواة المرأة مع الرجل في جميع الحقوق السياسية والتمثيل العادل في المجالس البرلمانية وتقلد المناصب السياسية.
- اندماج المرأة في أنشطة الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنسائية، حتى يكون لها صوت مؤثر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

٢- مفهوم الوعي النسوي:

يشكل الوعي المحور المعرفي في كافة الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع حيث اهتم رواد المرحلة الكلاسيكية (اوغست كونت، اميل دوركهايم، كارل ماركس) بالوعي، فعند كونت جاء الوعي في فلسفته الوضعية التي تؤكد على أهمية التفكير العلمي والاعتماد على الملاحظة الدقيقة المنظمة في دراسة الظواهر الاجتماعي والبعد عن الفكر الميتافيزيقي والفكر الثيولوجي الخيالي، والتفكير الوضعي عن كونت يعمل على تحقيق حالة من الاتساق العام في المجتمع والتي تقوم على أساس الاشتراك في الأفكار بين أولئك الذين يمثلون المجتمع، ويرفض فكرة الفوضي الاجتماعية التي تعمل على انهيار بناء المجتمع.

ويتبين الوعي عند دوركايم في فكرة العقل الجمعي الذي يرى أن أساس التنظيم الاجتماعي يمكن في الضمير الجمعي الذي يتضمن القيم الثقافية والأخلاقية لاعضاء مجتمع ما، واعتبر دوركايم الوقائع الاجتماعي ما هي إلا انعاكسات او تعبيرات عن الوعي الجمعي.

أما كارل ماركس " Karl Marx " فقد تناول موضوع الوعي من خلال فكرة الاسبقية بين والوجود والوعي واستنتج أن الوجود يسبق الوعي، ودلل على ذلك بأن العمل شرط أساسي لوجود الإنسان ومنه تنتج العلاقات الاجتماعية بين الناس وبالتالي يخلق الوعي لديهم. وذلك من خلال تركيزه على الوعي الطبقي للعمال وبزوغ الوعي لديهم بأنهم طبقة مقيدة بكل قيود الاستغلال، مما يحركهم للصراع مع الطبقة البرجوازية التي تستغلهم. وأن الوعي في ظل النظام الرأسمالي قد يشكل وعي زائف أو حقيقي. ويؤكد ماركس، أنه يمكن أن تظهر تبعية الإنتاج الفكري للإنتاج المادي، عبر النشاط المادي الذي يقوم به البشر مع بعضهم بعضاً أثناء التعاملات اليومية، فالبشر هم منتجو الأفكار، والمفاهيم، والوعي. ويأتي ذلك نتاجاً لأفكار العقل وصياغتها في أشكال عدة، منها ما هو أخلاقي. وقانوني وسياسي، وهذا يعني أن الوعي يعد انعكاساً للوجود.

وفيما يتعلق بتصور "بارسونز" للعلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي فإنه يؤكد التأثير البالغ الأهمية للاقتصاد، وينفي وجود تفاوت قيمي في طبيعة العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي (أوليدوف. ترجمة: ميشيل كيلو. ١٩٨٢. ٤٠) أي أن الوعي الاجتماعي أساس الوجود، فيرى بارسونز بناءً على هذه المقولة أنه لا وجود لأية أفعال أو سلوكيات احتجاجية غير قائمة على الوعي السياسي والاجتماعي ويعتبر هؤلاء العلماء من رواد الاتجاه الوظيفي (1983. p164 .U.mark) أما في التفاعلية الرمزية نجد كولي يعتمد في رؤيته على الوعي عن طريقة التخيل، فالمكان الحقيقي للمجتمع هو تخيلات الأفراد، ولذلك يجب علينا أن ندرس الأفراد والمجتمع في الخيال، وميز"كولي" بين ثلاثة أنواع من الوعي هم: الأول: الوعي الذاتي، ويتضمن فكرتي عن ذاتي، والثاني: الوعي الاجتماعي ويعني فكرتي عن الآخرين، والثالث: الوعي العام ويشمل الشعور الاجتماعي الذي يستغرق أعضاء الجماعة

أما مفهوم الوعي في الاتجاهات الحديثة فقد أوضحه " رايت ميلز" في رؤيته للخيال السوسيولوجي الراديكالي الذي صوره بأنه مجموعة المهارات العقلية لدى الناس تمكنهم من تكوين فكرة جلية لما يدور حولهم بين الذات والعالم المحيط. في حين نجد مؤسسي مدرسة فرانكفورت النقدية [هربرت ماركيوز وجورج لوكاش وألان تورين] في مؤلفاتهما " العقل والثورة" " الإنسان ذو البعد الواحد " لماركيوز " تحطيم العقل البشري " والتاريخ والوعي الطبقي " لجورج لوكاش، " نقد الحداثة " و" براديغما جديدة لفهم عالم اليوم " عند ألان تورين والتي تدور حول انتقاد الرأسمالية وتحول العقل إلى عقل أداتي وتشيؤه، وأن ذلك يتطلب ضربًا من ضروب الفكر الذي يعارض البناء القديم ويواجهه نحو فهم الواقع فهمًا حقيقًا. كما عرف "أوليدوف" الوعي الاجتماعي بأنه ليس سوى جملة من التصورات والأفكار والنظريات التي تتصل بالمعرفة عن المجتمع أو الطبيعة (أوليدوف. ترجمة: ميشيل كيلو. ١٩٨٢. ١٤-١٥).

وبناءً على ذلك يعرف الوعي النسوي بأنه الاعتراف بما تتوقعه فئة معينة، وثقافة وفترة تاريخية معينة مرتبطة بالنساء مما يخلق إحساسًا بالحقوق والالتزامات التي توفر قوة دافعة لأفعال مختلفة عن التوقعات المرتبطة بثقافة المجتمع عن النساء في فترة زمنية مينة ويعرف الوعي النسوي بأنه هو الاعتقاد بأن المجتمع يؤمن بأن النساء أقل قوة من الرجال كمجموعة ويتم منحهن موارد أقل لذا يجب التركيز على العمل الجماعي من أجل المساواة بين الجنسين (hiller.1997.p2). كما يعبر الوعي النسوي عن تقاليد مجتمعية تم تغييرها استجابة للتطورات الاقتصادية والصراع السياسي والثقافي (Kaplan.1982.p550)، والمفهوم من الناحية السياسية يعني وعي النساء كمجموعة بأن لها أهداف تتمثل في ضمان أدوار متساوية في المجتمع بين الرجال والنساء وتصحيح العيوب الاجتماعية الخاصة بالنساء(Klein, 1984).

ويمكن وصف الوعي النسوي سياسيًا بأنه وعي سياسي معارض، أي موقف سياسي تفاعلي يتألف من 'مجموعة من الأفكار والمعتقدات المتمردة (hiller, 1999, p6). ويعرف الوعي النسوي بأنه ممارسة شخصية وكذلك سياسية وأداة للتغيير الاجتماعي والقضاء على التمايز على أساس النوع (mironesc.2003.p15). وبناءً على ذلك، يحدد الوعي النسوي وأبعاده الاجتماعية إجرائيًا في:

- المعرفة والإدراك الفكري لدى المرأة بضرورة المسأواة بينها وبين الرجل.
- التضامن والمقاومة والعمل من أجل التغيير الاجتماعي للنهوض بمكانة المرأة في مجتمع يتسم بالهيمنة الذكورية من خلال المطالب النسوية التالية:
  - رفع نسبة المرأة في التمثيل السياسي (المساواة السياسية).
  - تحسين مستويات تعليم المرأة وتحقيق جودة الحياة الصحية لها بالمجتمع المصري.
  - حماية المرأة من الاعتداءات الجنسية والجسدية والعنف المنزلي على أساس الجندر.

- رفع الانهاك والمعاناة عن النساء داخل الأسرة، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمها.
- الالتزام بمعايير اقتصادية واحدة للمرأة والرجل في العمل والأجر والاستقلال والاستثمار الاقتصادي.
- إلغاء الصورة النمطية عن النساء في المجتمع.

- **ويحدد الباحث أهم محددات تشكيل الوعي النسوي (الجندري) في:**

- الوضع الثقافي والمستوى التعليمي للمرأة.
- الوضع الاجتماعي والاقتصادي متمثلاً في " الفقر، الدخل، الطبقة،المهنة " مكان الإقامة ونوع المنطقة.
- الإعلام التقليدي والبديل والجمعيات والمؤسسات النسائية والحراك النسوي في الميادين المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويشير الباحث وفقًا لمراجعة الأدبيات، والمعايشة الاجتماعية بالريف المصري إلى مجموعة من التحديات التي تقف أمام وصول الوعي النسوي للمرأة الريفية في الآتي:

- العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعيشها المرأة ويبرزذل كفي التمييز على أساس الجنس لصلح الشريحة الذكورية.
- الفكر التقليدي السائد في المجتمع البطريركية بأن الذكور هم أصحاب السلطة الرئيسية في كل المجالات وصعوبات تقبل الرجال لفكرة تمثيل المرأة لهم.
- انخفاض معدلات اندماج المرأة في التعليم وجموع العادات والتقاليد.
- عدم تحقيق الاندماج الشامل للمرأة في العمل، عدم إيمان المرأة بقدراتها الاقتصادية مقارنة بالرجل.

- وجود مجموعة من العقبات الذاتية تمثلت في السمات والقدرات والمهارات الشخصية التي تمتلكها المرأة مثل القدرة على مواجهة التحديات المجتمعية واتخاذ القرار وتولي المناصب المختلفة، وعدم الملائمة بين الأعباء الأسرية والقيام بالأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعي المختلفة للمرأة.

سادسًا: المداخل النظرية المفسرة للوعي النسوي والتمكين الاجتماعي

اتساقًا مع موضوع البحث وأهدافه تم استخدام المداخل النظرية (التصورات الذكورية لبورديو – الاستبعاد الاجتماعي – النظرية النسوية). ويرى الباحث أن تلك النظريات ما هي إلا نتائج مترتبة على بعضها فالاستبعاد الاجتماعي يتم من خلال النسق الثقافي السلبي والتعاملات الحياتية اليومية والتي يدخل في نطاقها المجتمع الذكوري أما عن النظرية النسوية فهي ترتكز على مواجهة العوامل المؤدية للاستبعاد الاجتماعي وتصورات المجتمع الأبوي.

١ – نظرية الهيمنة الذكورية (الأبوية) :

ظهر مفهوم الأبوية كمفهوم مركزي في النظريات والتحليلات النسوية التي ترجع المشكلات التي تعاني من المرأة إلى الثقافة الإنسانية المتجذرة في العقل البشري ومن أهمها الثقافة الذكورية وسيادة فكر اللامساواة بين الرجل والمرأة وهيمنة السيطرة الذكورية وهو ما يظهر في ثنايا كل مراحل تطور المجتمعات في المجتمعات التقليدية، والمجتمعات ما قبل الصناعية، وحتى مع ظهور الصناعة ومجتمعات الحداثة وما بعدها ويظهر ذلك بصورة أكبر في في البلدان الأشد فقرًا، وفي ظل الثقافة الإسلامية تستمر أشكال قاسية من النظام الأبوي التي تقوم على الأيديولوجية البطرير كية التي توصف بأنها بنية رمزية طاغية تمنح من خلالها الهويات للرجال والنساء معا، وتنظم ضمنها المعايير الاجتماعية من أجل المحافظة على سيطرة الذكور وفي هذا تشير" غيريدا ليرنر" أن هيمنة الذكور في المجتمع الغربي كانت قائمة على نظام المعتقدات العلمية والفلسفية التي تبرر النظام الأبوي.

ويجادل ليرنر بأن نظام المعرفة هذا أيد تبعية الإناث بطريقتين. أولاً، اعتبرت الافتراضات الأبوية أن جميع النساء أدنى من الرجال، بل في الواقع أقل من البشر. ثانيًا، برر النظام حرمان المرأة من الوصول إلى معرفة نظام المعتقدات الذي يفسر النظام الاجتماعي. بالنسبة للجزء الأكبر، لم تستطع جميع النساء باستثناء الأكثر امتيازًا اكتساب المعرفة بمفردهن، لأنهن كن يعتمدن على الرجال اقتصاديًا. كما أكد ليرنر أن بعض النساء الاستثنائيات حصلن على تعليم رسمي في "الأماكن المميزة" وهو ما نجده في رؤية عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي " لويس مورغان الذي تحدث عن النظام الأبوي واعتبره من أهم المراحل في تطور نظام الأسرة وسيطرة الرجل مقابل خضوع المرأة والفيلسوف الألماني " انجلز " في مؤلفه الشهير "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، الذي يشير فيه بداية نشأة العائلة واضطهاد النساء والمجتمع الطبقي وعلى تمركز السلطة في بيد الرجل (lerner .1993 p.28).

بينما أوضح عالم الاجتماع بير بورديو PierreBourdieu في نظريته حول "الهيمنة الذكورية" أن مصدر الهيمنة يكمن فى اللاوعي الجماعي الذي يحاول تذكير الجسد الذكوري، وتأنيث الجسد الأنثوي (بورديو، ٢٠٠٩: ٩٠)، وفرض هيمنة الذكور على الإناث، وأن ذلك ينبع من البني الثقافية والاجتماعية عبر وسائطها المختلفة "الأسرة والمدرسة" والتي تعمل على إعادة انتاج ثقافي يهمن فيه الرجل على المرأة، تلك الأفكار والهيمنة فرضت نوعًا من الإقصاء والتهميش للمرأة في مختلف القطاعات، وهو ما دفع لظهور التيارات والحركات النسوية؛ لمناهضة ذلك المجتمع والدعوة للمساواة بين الرجل والمرأة، ورفض اعتبار المرأة كائن ذي طبيعية بيولوجية تقوم بالإنجاب فقط.

٢ – نظرية الاستبعاد الاجتماعي:

يرى عالم الاجتماع سي. رايت ميلز (١٩٥٩) أنه يجب علينا دائمًا في علم الاجتماع التفكير بطريقة منطقية وعلى أساس علمية في دراسة الخلفيات التاريخية للظواهر الاجتماعية لفهم الطريقة التي يتغير بها العالم الاجتماعي وعواقب تلك

التغييرات على حياة الناس. ومهد ذلك لاستطلاح مفهوم الاستبعاد الاجتماعي كمصطلح يوضح طبيعة النظام الاجتماعي والتطور الديناميكي للبنية الاجتماعية (BYRNE.2005.p2).

ويرى "Madanipour et al" الاستبعاد الاجتماعي بأنه الإقصاء من المشاركة في صنع القرار والعمليات السياسية، والوصول إلى الوظائف والموارد المادية، والاندماج في العمليات الثقافية المشتركة (Madanipour.1998.p28). أما أنتوني جيدنز فقد عرف الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي: بأنه المفهوم الذي يدل " على السبل التي تسد المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة، وإذا ما أريد للمجتمع أن تتوفر فيه عناصر التكامل والاندماج فإنه من المهم أن يشارك أفراده في الخدمات التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة، مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام، ومن شأن ذلك أن يعزز معنى التضامن الاجتماعي بين الناس (جيدنز، ٢٠٠٥: ٣٤٤)، ويمكن تصور الاستبعاد بأنه إنكار أو عدم تحقيق حقوق المواطنة، وهناك من ربط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بالفقر.

وقد أشار (هيلز وآخرون. ٢٠٠٧م. ص١١) أن أهم مظاهر الاستبعاد الاجتماعي يمكن إجمالها في عدم التمتع بمستوى معيشي معقول وعدم امتلاك درجة من الأمن وعدم المشاركة في نشاط يقدره الآخرون وعدم الحصول على سلطة اتخاذ القرار وعدم القدرة في الحصول على الدعم من الأسرة المباشرة والأصدقاء والمجتمع الأوسع وهذه هي المستويات والأنساق الاجتماعية التي تسبب الإقصاء داخل المجتمع؛ إذ الاستبعاد الاجتماعي ليس أمرًا شخصيًا وليس راجعًا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤي محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها، وهو ليس موقفًا سياسيًا فقط ولا طبقيا ولكنه مجموع كل ذلك، وهو ليس شأن الفقراء وحدهم. ولا همَّ الأغنياء وحدهم، وإنما هو مشكلة الجميع وليس أمامهم سوى تقليل الاستبعاد وتعظيم الاندماج وتحقيق الاستيعاب.

وقد أعربت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل في تعليقاتهما على التقارير الدورية المقدمة من البلدان العربية عن قلقها من التمييز على أساس الجنس الذي يعتبر الاستثمار في صحة وتعليم الإناث أقل أهمية مما هو للذكور، إلى أن النساء يتعرضن في كل المجتمعات العربية لمختلف صور التمييز السلبي وخاصة الاستبعاد من كافة فعاليات وخبرات الحياة الاجتماعية، بصورة خاصة في المجتمعات النامية والمناطق الريفية. وبناء عليه تعاني من العزلة الاجتماعية والنفسية وتتعرض للنبذ والاهمال الاجتماعي وينظر إليها بوصفها عبئًا على المجتمع. وعلى ذلك، فإن أهم أشكال الاستبعاد الاجتماعي الاستبعاد على أساس التمييز بين النوع الاجتماعي، حيث تعاني شريحة الإناث في المجتمع المصري من التمييز على أساس الجنس.

٣- النظرية النسوية

وفقًا لشارلوت بانش، باحثة نسوية بارزة، تنظر إلى النسوية بأنها النظريات والحركات المتنوعة التي تنتقد التحيز الذكوري وتبعية الإناث وتلتزم بالقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وهي ليست مجرد قائمة بقضايا المرأة أو مرادفة لجموع النساء؛ بل تعد منظورًا تحوليًا لأي سؤال يمكن أن يأخذه النساء والرجال من خلال النظر على وجه التحديد في كيفية تأثير شيء ما على النساء وتحدي كيفية بناء الجنس اجتماعيًا فالنسوية تتحدى علاقات القوة غير المتكافئة بين النساء والرجال التي تمنع النساء من تحقيق إمكاناتهن البشرية الكاملة ويقدم حلولاً لمشاكل الأداء في مجتمع متحيز جنسياً؛ لا تقدر خبرات المرأة وتشجع على تطوير مفاهيم ذاتية إيجابية ومنحها نقاط قوة وتقر بضرورة وقوة عمل المرأة معًا من أجل حريتهن.

وتتلخص الاتجاهات النسوية في التالي:

أ- الاتجاه النسوي الليبرالي:

يعدالتيار النسوي الليبرالي من أكثر التيارات شيوعًا وانتشارًا ويركز هذا التيار على فرادنية المرأة ويرى جيدنز أن النظرية الليبرالية ترتكز على أن الإيمان بعدم المساواة بين الجنسين هو نتاج تقليل حصول المرأة على الحقوق المدنية ومنحها الموارد الاجتماعية مثل التعليم والتوظيف؛ لذلك يسعى الاتجاه الليبرالي التأكيد على مفاهيم المساواة والمساواة في المعاملة، والحقوق الطبيعية، وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. (Samkange.2015.p1172-1178) ويمكن النظر إلى الوعي النسوي الليبرالي بأنه اعتناق معتقدات النسوية المعاصرة أو "المرحلة الثانية" من الحركة النسوية: وهي المفاهيم الليبرالية المرتبطة بالمساواة أمام القانون، والمساواة في مكان العمل، والمساواة في الساحة العامة للنساء اللائي يفتقرن إلى القوة لمجرد أنهن، كنساء، لا يُسمح لهن بفرص متساوية للمنافسة والنجاح في المجالات الاقتصادية والسياسية التي يهيمن عليها الذكور.(hiller.1997. p6).

ب- الاتجاه النسوي الماركسي:

يقوم هذه الاتجاه على فكرة النظرية الماركسية وماركس التي ترى أن تمركز السلطة يكمن في يد الرجل وأن المرأة مجرد تابع للذكر، وتربط فكرة اضطهاد المرأة كاستغلال الطبقة الأرستقراطية التي تقع فيها مقاليد السلطة والسطرة للطبقة البرولتياريا المستغلة، وهنا يرون أن النظام الرأسمالي متمثل في النظام الأبوي يستغل المرأة باعتبارها مصدراً للتكاثر وزيادة النسل وواقتصارها على العمل المنزلي (الرحبي، ٢٠٠٥: ٢٤)، وأن البناء الفوقي متمثل في النظام الأبوي الذي يملك وسائل وأدوات الإنتاج والبناء التحتي والمتمثل في النساء اللاتي يستغللن من جانب الرجال ولا يملكن العقارات وكانت أجورهن وفرص العمل وأجسادهن ملك للرجل.

ج- الاتجاه النسوي الاشتراكي

يقوم على أساس رفض النظام الأبوي والقيود الرأسمالية على المرأة في المجتمعات المعاصرة وتحول نمط الإنتاج من الأسرة للمصانع لذلك يقوم الاتجاه الاشتراكي على تحليل التمايز الذي تتعرض له المرأة وفقًا للطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأنثي، ووضعها كأنثي يتم السيطرة عليها واستغلالها من قبل الرجل، (عبد العظيم. ٢٠١٤م. ٦٤٢) ويرفض هذا الاتجاه التقسيم الجنسي للعمل ويعتبر ماركس وانجلز أول من دعا لذلك ونظرًا لتحرير المرأة في الاشتراكية على عكس النظام الرأسمالي الذي يرتبط بالمجتمع الأبوي (Kaplan.1982.p547)

د- الاتجاه النسوي الراديكالي

ظهر هذا الاتجاه في ستينيات القرن العشرين وينادي ذلك التيار بالتغيير الجذري في بنية المجتمع الذي يقوم على أسس ذكورية، وعلى أن عدم المساواة بين الجنسين هو أصل كل أشكال عدم المساواة والقمع الآخر في المجتمعات، خاصة في ظل مجتمع ونظام أبوي يتسم بهيمنة الذكور على الإناث، ويقوم هذه الاتجاه على فكرة الاضطهاد التي تعرضت لها النساء على مر التاريخ، وإنه من أوسع وأكثر أشكال الاضطهاد انتشارًا (المساعد، ٢٠٠٠: ١٢)، أو يهدف ذلك الاتجاه إلى تحدي النظام الأبوي وتحرير المرأة، وترفض فكرة ربط دور المرأة بالناحية البيولوجية. ومن هنا انطلاق الفكر النسوي، وتتشكل العقل الجندري العربي أخذًا في الاعتبار السياقات التاريخية والخصوصيات الثقافية التي تحياها بلدان العالم العربي وتختلف بدورها عن الدول الغربية.

سابعًا: مرجعة الدراسات السابقة

١- الدراسات التي اهتمت بتمكين المرأة والتحديات التي تعترضها

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع تمكين المرأة والتحديات التي تعترض ذلك التمكين وقد تنوعت هذه الدراسات بين الدراسات على المستوى المحلي والدراسات على المستوى، وسوف يستعرض الباحث أهم الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة: ركزت دراسات (ردايده، ٢٠١٧م)، ودراسة (عمر، ٢٠٢٠م)، ودراسة (Najar et al.2017) على قضية تمكين المرأة: اقتصاديًا وسياسًا واجتماعيًا، وخلصت إلى أن تمكين المرأة على تلك المستويات الثلاثة لا يزال ضعيفًا وأن هناك مجموعة من العقبات التي تحد من ذلك تمثلت في التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وجود بعض الموروثات المجتمعية التي تحد من تمكين المرأة على مختلف الأصعدة، ضعف وعي المرأة الاقتصادي. بالإضافة إلى الرفض المجتمعي لفكرة المساواة بين الذكور والإناث.

وأشارت الدراسات السابقة لضرورة وأهمية تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة. بينما يرى كلٌ من (Kumar Saini.2018) و (Dhankar and .2016 Alka Gaur) و(Malik, S. and Courtney.2012) أن تمكين المرأة هو أحد أهم العناصر الرئيسة لنمو أي بلد ويعد التعليم هو أهم أداة للتنمية الجسدية والعاطفية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة. بينما أشارت دراسات حول التمثيل السياسي للمرأة ومدى تمكينها في ذلك المجال أن هناك مجموعة من العقبات التي تواجه المرأة في التمثيل السياسي العادل وفقًا لقوته العددية بالمجتمع، حيث أوضحت دراسة (أحلام مكاس، ٢٠١٥م) إن تمثيل المرأة في الحياة السياسية يمتاز بالضعف، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الأطر القانونية التي تحكم المشاركة السياسية، بينما يرى (محمد خشمون، ٢٠١٥م)، ودراسة (صابر بلول، ٢٠٠٩م) أن من أهم التحديات التي تعترض تمكين المرأة سياسيًا هي: ضعف وهشاشة الدعم المقدم للمرأة للاشتراك في

الأحزاب السياسية والافتقار لدعم الأحزاب لها وأشارت دراسة (Chakraborty.2017) ودراسة (shvedova.2005) إن الازدهار الاقتصادي يعد عاملاً مهما في التمكين السياسي للمرأة، وأن ضعف مشاركة المرأة في المجال السياسي يعود لعدم تمتع النساء بالاستقلال المالي وتأنيث الفقر، أما دراسة (آمال صلاح عبد الرحيم.٢٠١٤م) فتشير إلى أن ضعف ثقة المرأة في نفسها سبب رئيس يحد من زيادة سلطتها ومشاركتها في مراكز صنع القرار.

ويرى (الحايس، ٢٠١٠م) أن هناك تحديات تعترض وصول المرأة للتمثل السياسي في المجالس البرلمانية تضمنت: تحدي الدعم الإعلامي للمرأة المرشحة، والتحديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية للوصول إلى التمثيل السياسي المناسب. أما دراسة (غرايبة والعيدة، ٢٠٠٦) فقد أرجعت أسباب إحجام النساء عن المشاركة في المجال السياسي إلى ضعف الوعي النسوي لديهم، واعتقادهن بأن العمل السياسي مقتصر على الرجال فقط، كما أكدت دراسة inglehartand (Norris.2001) على أن الأيديولوجيا تؤثر على الاندماج السياسي للمرأة مع وجود عوامل ثقافية أخرى: كالعادات والتقاليد والفكر السائد والمعتقد الديني باعتبارهما عوامل تعرقل وصول المرأة إلى العمل السياسي.

وعلى الجانب الاقتصادي أشارت (أحلام العطا محمد عمر ٢٠٢٠م) أن من أهم مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا: زيادة الأنشطة والمشروعات التي تزيد من دخلها، المساواة النوعية في الأجور والرواتب، وزيادة فرصها في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما أكد على ذلك (حسن، ٢٠١٥م) في أنه لا بد من إزالة كل صور التمييز الاقتصادي بين الرجل والمرأة وإشراك المرأة في كافة البرامج الاقتصادية التي تعدها الدولة، وتدريب المرأة على العمل الحر، وكيفية إدارة المشروعات الصغيرة. أما دراسة (رحمه أحمد.٢٠٠٦م) فترى أن من أهم المشكلات التي تواجه تمكين المرأة تحدي تأنيث الفقر.

٢- الدراسات التي اهتمت بالوعي النسوي

سعت دراسة (2019.Mishra, Sujeet Kumar, and Amrita Bohra) إلى قياس الوعي السياسي والقانوني للنساء الليبراليات في بعض الجامعات الخاصة والحكومية، وتوصلت إلى أنه لا يوجد فرق في الوعي السياسي لطالبات الجامعات الخاصة والحكومية كبعد من أبعاد النسوية الليبرالية، وأن هناك فرقًا في المساواة القانونية لصالح الجامعات الخاصة. أما دراسة (فداء ابراهيم البرغوثي، ٢٠٠٨م) فتوصلت الدراسة إلى أن حوالي ثلث المشاركات في البحث يتمتعن بوعي نسوي للمساواة في جميع الأبعاد مع الذكور، وأن من أهم الصعوبات التي تعترض تحقيق الوعي النسوي السياسي ثقافة المجتمع الأبوية وأشارت دراسة (منال عبدالله الذياب، ٢٠١٣م) إلى حرص عينة الدراسة على المطالبة بحقوقهن. وأكدت الدراسة على أهمية الخطاب النسوي لتوعية المرأة السعودية بحقوقها.

أما دراسة (رشا السيد حمودة. ٢٠١٧م) فقد توصلت لوعي المرأة بدور المحددات المجتمعية (الأسرة – التعليم – الإعلام) في تشكيل التميز ضدها، بينما خلصت دراسة (العواودة، ٢٠٢١م) إلى أن المرأة الريفية الأردنية لديها وعي ومعرفة بما يقع عليها من عنف وتمييز وقهر اجتماعي، وهي مدركة لحقها في التعليم وصنع القرار والعمل في بيئة آمنة، وحقها في الميراث على الرغم من حرمانها من هذه الحقوق بسبب المنظومة الأبوية السائدة، كما أنها تمارس أدوارها بحسب توقعات المجتمع منها لا بحسب رؤيتها لذاتها. أما (Fauzia, Naily Syiva, and Anik Chayaning Rahay .2019) فأكدت على معاناة المرأة في أفغانستان من أوضاع وقواعد قمعية تؤدي إلى عدم المساواة والظلم. وتواجه المرأة الأفغانية صعوبات على جميع مستويات المجتمع الأبوي الأفغاني وأن هيمنة الذكور هي السبب الجذري للإضرار

بحقوق المرأة في أفغانستان والتي تؤثر على دونية المرأة الأفغانية وهو ما تؤكده النسوية الراديكالية. في حين أشارت دراسات (Jackson. 2018) و (Heger, 2021 Katharina, and Christian P. Hoffmann) و (عبدالله بن عبد الرحمن الهريش، ٢٠٢١م) دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر مفاهيم النسوية في المجتمع بين النساء مثل مفهوم المجتمع الأبوي، النوع الاجتماعي، التفرقة بين الجنسين، ورفض تلك المفاهيم والتواصل مع النسويات الأخريات في السياقات المحلية والعالمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت غالبية الدراسات في دراسات المحور الأول تمكين المرأة والتحديات التي تعترضها والمحور الثاني دراسات الوعي النسوي على أن الأنظمة الفكرية السائدة التي تنظر للمرأة على أنها أقل قيمة وأهمية من الرجل والتصورات الذكورية والمجتمع الأبوي كانت من أهم التحديات التي تعترض الوعي النسسوي وتمكين المرأة وخاصة في المجتمعات النامية. كما أن معظم دراسات المحور الأول أكدت على ضعف مستوى تمكين المرأة في عدة مجالات (سياسي، اقتصادي، واجتماعي). أما المحور الثاني فأكد على أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في الترويض للنسوية وانتشار الوعي النسوي، وكذلك أكد المحور على أن هناك رغبة في تحقيق الوعي لدى النساء، ولكن ثقافة المجتمع البطريركي هي التي تقف عائقًا أمام ذلك وأن التعليم يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التمكين والوعي النسوي. **وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة** عن أنها تركز على المرأة الريفية في المجتمع المصري وكذلك الوقوف على أهم التحديات الاجتماعية التي تحد وتعوق وعي المرأة الريفية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وآليات مساواتها في مجتمع يحكمه العادات والتقاليد.

ثامنًا: الإجراءات المنهجية للدراسة

استنادًا إلى قواعد المنهج العلمي، اعتمد الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية لتحقيق أهداف البحث هي:

١- **مصادر جمع البيانات:** حيث اعتمد الباحث على المصادر البشرية (المرأة الريفية) والمصادر الرمزية (الوثائق) في جمع البيانات، محددًا مجتمع البحث في المرأة الريفية بقرية بني رافع بمحافظة اسيوط.

٢- **أسلوب البحث وطريقته:** اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الإجابة عن تسأولات البحث والتحقق من فروضه، معتمدًا على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة في جمع البيانات الميادنية من مفردات البحث.

٣- **وحدة التحليل الرئيسية:** تمثلت في المرأة الريفية.

٤- **مجتمع البحث وعينته:** تحدد المجتمع الأصلي للبحث في جميع النساء الريفيات في مركز ومدينة منفلوط في محافظة أسيوط ممن يبلعون سن الثامنة عشرة فما فوق. ولقد تم اختيار ٤٠٠ مفردة من قرية بني رافع التابعة لمركز ومدينة منفلوط، وروعي في العينة أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي إلى حد ما، حيث تم تمثيل مختلف الشرائح العمرية، مع اختلاف الحالة الاجتماعية ومستويات الدخل.

وقد اعتمد الباحث على العينة العشوائية في اختيار مفردات البحث. وقد مرت عملية اختيار العينة بعدد من المراحل على النحو التالي:

- قام الباحث في المرحلة الأولى بمعرفة عدد الناخبين من الذكور والإناث داخل القرية وبلغ عددهم ٣٩ ألف نسمة. ثم تم تحديد الإناث ممن يحق لهم التصويت وبلغ عددهم ١٨٩٠٠ ناخبة من قاطني القرية. وبتطبيق معادلة ستيفن شامبثون في تحديد حجم العينة، انتهى الباحث إلى أن الحجم المناسب للعينة قد بلغ ٣٧٥ مفردة، ولكي يسهل عمل الإجراءت الإحصائية المختلفة، تم زيادة العدد ليصل إلى (٤٠٠ مفردة)، من خلال قوائم الانتخابات، وقد تم سحب المفردات بالطريقة المنتظمة في اختيار مفردات العينة. وقد حدد الباحث سن النساء في السن القانوني للانتخاب البالغ ١٨ عام فما فوق؛ وذلك لأن هذه الشريحة تمتلك من النضج العقلي والمواقف الحياتي ما يؤهلها للاتفاق مع طبيعية متغيرات موضوع الدراسة وهي الوعي النسوي وتمكين المرأة، وكذلك تناسب السن مع سن العمل المحدد في القانون المصري وهو سن ١٨ عام، كما أنه السن الذي تلتحق فيه الفتيات بالتعليم العالي وهذا المحكات هي أهم مؤشرات التمكين.

- **حجم العينة:** قام الباحث بتحديد حجم العينة باتباع معادلة ستيفن شامبثون، حيث أن حجم مجتمع البحث والذي يضم المرأة الريفية التي لها حق التصويت في الانتخابات بقرية بني رافع تم تحديدها وبلغت ١٨٩٠٠ مفردة وبتطبيق المعادلة التالية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

وأصبحت العينة التي تم التطبيق عليها ٣٧٥ مفردة ، زادها الباحث ل (٤٠٠ مفردة).

- **خصائص عينة البحث:**

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة البحث

المتغيرات		ك	%	المتغيرات		ك	%
الفئة العمرية	١٨ ـ ٢٨	٨٨	٢٢	التعليم	لايعرف القراءة والكتابة	٤٨	١٢
	٢٨ ـ ٣٨	٩٦	٢٤		تعليم ابتدائي	٣٢	٨
	٣٨ ـ ٤٨	٨٤	٢١		تعليم أعدادي	٥٢	١٣
	٤٨ـ ٥٨	٦٠	١٥		تعليم متوسط	١٣٢	٣٣
	٥٨ـ	٧٢	١٨		تعليم جامعي	٨٨	٢٢
					تعليم فوق الجامعي	٤٨	١٢
الدخل	أقل من ٢٠٠٠	١٣٢	٣٣	الحالة المهنية	لا يعمل	١٥٦	٣٩
	من ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠	١٤٨	٣٧		عاملات في القطاع الحكومي	٧٦	١٩
	من ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠	٩٢	٢٣		عاملات في القطاع الخاص	٣٢	٨
	٦٠٠٠-	٢٨	٧		العاملات باليومية	٧٠	١٧.٥
الحالة الاجتماعية	أعزب	١١٢	٢٨		أعمال خاصة يدوية وحرفية	٦٦	١٦.٥
	متزوج	٢١٦	٥٤		الإجمالي	٤٠٠	١٠٠
	مطلق	٣٢	٨				
	أرمل	٤٠	١٠				
الإجمالي		٤٠٠	١٠٠				

اشتملت عينة الدراسة على ٤٠٠ مفردة من النساء التي تنوعت خصائصهم:

١-١- السن، حيث يشكل الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية ما بين ٢٨ لأقل من ٣٨ سنة النسبة الاكبر بواقع ٢٤%، يليهم الذين يقعون في الفئة العمرية من ١٨ لأقل من ٢٨ سنة بنسبة ٢٢%، ثم الذين يقعون في الفئة العمرية من ٣٨ لأقل من ٤٨ بنسبة ٢١% يليها الأكبر من ٥٨ سنة بنسبة ١٨% وأخيراً من هم في الفئة من ٤٨- ٥٨ سنة بنسبة ١٥%

١-٢- يشكل أصحاب المستوى التعليمي المتوسط النسبة الأعلى بواقع ٣٣% يليهم حملة المؤهلات الجامعية ٢٢% ثم الحاصلين على الشهادة الإعدادية بنسبة

١٣%، يليهم غير المتعلمين والتعليم فوق الجامعي بنفس النسبة ١٢% وأخيرًا الحاصلين على الشهادة الابتدائية بنسبة ٨%

١-٣- يشكل المتزوجون النسبة الغالبة من العينة بواقع ٥٤%، ثم غير المتزوجين بنسبة ٢٨%، ثم الأرامل ١٠% وأخيراً المطلقين بنسبة ٨%

١-٤- يشكل غير العاملات نسبة ٣٩ % بينما العاملات في وظائف حكومية بنسبة ١٩% من العينة يليهم العاملات باليومية بنسبة٥.١٧% في حين أن ١٦.٥% لديهن أعمال خاصة يدوية وحرفية و٨% عاملات بالقطاع الخاص.

١-٥- يشكل من يصل دخلهم الأسري ٢٠٠٠ لأقل من ٤٠٠٠ ج النسبة الأعلى بواقع ٣٧% ومن يملكون دخل أقل من ٢٠٠٠ ج بنسبة ٣٣% بينما من يتروح دخلهم بين ٤٠٠٠ لأقل من ٦٠٠٠ ٢٣% وأخيرًا من يملكون دخل أكثر من ٦٠٠٠ ج بنسبة ٧%.

٥- أدوات جمع البيانات الميدانية وتقنينها:

اعتمد البحث في جمع البيانات على مقياس على نمط ليكرت الخماسي: اعتمد الباحث بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة مقياس على نمط ليكرت الخماسي تكون في صورته النهائية من ٤٧ عبارة متغيرة، اختصت خمس أسئلة بالمتغيرات المتعلقة بالخصائص العامة، بينما شكلت عبارات المقياس الخاص بأبعاد الوعي النسوي بقضايا تمكين المرأة المصرية ٤٢ عبارة موزعة على ثلاث مجالات بحثية وقام الباحث بتصميم المقياس الذي التي مرت عملية تصميمه بالمراحل الآتية:

أ – مراجعة الأدبيات المختلفة التي ناقشت قضايا الوعي النسوي وتمكين المرأة أهم معوقات هذا التمكين: وقد شكلت تلك الأدبيات الإطار النظري الذي انطلق منه الباحث في تصميم المقياس سواء الأدبيات العربية أو الأجنبية، ومن خلال تلك المراجعة قرر الباحث أن يغطي المقياس ثلاث جوانب رئيسة هي:

- الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاجتماعي.
- الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين السياسي.
- الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاقتصادي.

ب- تحديد التعريفات الإجرائية اللازمة للقياس:

ج- وضع الاستمارة في شكلها المبدئي

هـ- قياس الصدق والثبات: صدق المحكمين أو الصدق الظاهري: حيث قام الباحث بعرض الاستمارة على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (١٣)، وأسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قام الباحث بإجرائها على الاستمارة، حيث أبقى الباحث على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين نسبة ٨٥%.

- **الصدق البنائي:** بعد تطبيق الاستمارة على عينة استطلاعية من مجتمع البحث بلغت ٣٠ مفردة وأكدت نتائج اختبار معامل الارتباط (Pearson's R) الاتساق الداخلي بين درجات الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس، أن أغلب معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠١ وتراوحت القيم ما بين ٠.٨٣ إلى ٠.٨٧ وهو مايدل على صدق المقياس وللتحقق من ثبات المقياس، استخدم الباحث طريقة التجزئة النصفية، وكان معامل ارتباط بيرسون مساويًا بين نصفي عبارات المقياس مما يؤكد صلاحية المقياس للاستخدام، كما تم استخدام معامل كرونباخ للمقياس ككل ولأبعاده وتشير معاملات كرونباخ إلى صلاحية المقياس للاستخدام كما هو موضح بجدول رقم (١).

جدول (٢)

مستوى الصدق والثبات لمقياس أبعاد الوعي النسوي بقضايا تمكين المرأة المصرية الاجتماعية

الأبعاد	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسون	معاملات كرونباخ
الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاجتماعي.	١٤	**٠.٨٣	٠.٧٦
الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين السياسي	١٤	**٠.٨٧	٠.٧٩
الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاقتصادي	١٤	**٠.٨٥	٠.٧٥
المجموع	٤٢	-	٠.٧٤

٦- **خطة تحليل البيانات:**

أ- الاختبارات المستخدمة:

- معامل الارتباط (Pearson'sR)، وقد استخدمه الباحث لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس.
- اختبار (ت) لقياس الفروق بين فئتي العينة على أبعاد المقياس.
- اختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس.

ب- المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس وحساب الوسط المرجح: اعتمد الباحث على نمط ليكارت الخماسي في وضع الاستجابات، يبدأ هذا النمط بـ "أوافق بشدة"=٥، وينتهي بـ "أرفض بشدة" =١، هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية، واعتمد الباحث على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (WeightedMean) لتحدد الاتجاه (Attitude) تبعًا للقيم التالية:

جدول (٣)

معايير تحديد مستوى الوعي النسوي بالتمكين

المتوسط الحسابي	الاتجاه	المستوى
أقل من ١.٨	أرفض بشدة	منخفض بشدة
من ١.٨ إلى أقل من ٢.٦	أرفض	منخفض
من ٢.٦ إلى أقل من ٣.٤	محايد	متوسط
من ٣.٤ إلى أقل من ٤.٢	موافق	مرتفع
أكثر من ٤.٢	موافق جداً	مرتفع بشدة

تاسعًا- نتائج البحث ومناقشتها

١ – النتائج المتعلقة بأبعاد الوعي النسوي بقضايا التمكين

أ- درجة الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي لدى مجتمع البحث:

يعني وعي المرأة بقضايا التمكين: رصد مدى وعي المرأة بأهم متطلبات وحقوق المرأة التي تمكنها اجتماعيًا ويمكن رصد تلك المؤشرات في النقاط التالية:

مقدرة المرأة على الحرية في اختيار شريك الحياة، ومقدرتها على المشاركة في المناسبات واتخاذ القرارات العائلية، والحق في الحصول على التعليم، والحق في حرية التنقل والحرك كالرجال مع الحق في اختيار المسكن، التحكم في قرارات الصحة الانجابية (الإنجاب، والخصوبة).

جدول رقم (٤)

درجة الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي لدى مجتمع البحث

	أ- عبارات الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب	مستوى
١	أري أن المرأة مؤهلة لاختيار شريك حياتها بحرية وبدون تدخل	٢.٥٢	٠.٦٥٦	٥	منخفض
٢	أؤمن بأنه ليس للرجل الحق في استخدام العنف الجسدي ضد المرأة لأي سبب.	٢.٨٩	٠.٦٥٥	١٣	متوسط
٣	للمرأة الحق في عدم عقد الزواج إلا برضاها	٢.٧٧	٠.٦١٣	٩	متوسط
٤	أعتقد أنه يجب أن تتوافرللمرأة الحرية مثل الرجل في تكوين علاقات اجتماعية	١.٥٥	٠.٧٤١	١	منخفض بشدة
٥	لابد أن تحرص المرأة على المشاركة في جميع المناسبات العائلية	٢.٩٤	٠.٦٤٤	١٤	متوسط
٦	أرفض استخدام العنف الرمزي بالشتائم والالفاظ والتبويخ من جانب الرجل مهما حدث	٢.٧٢	٠.٥٢٧	٧	متوسط
٧	أسعي دائما على أن يكون لي دور فعال داخل الأسرة	٢.٧٥	٠.٥٧٧	٨	متوسط
٨	أؤمن بأن جسد المرأة ليس للمتعة فقط والعلاقة الجنسية في أي وقت	٢.٨١	٠.٦٢٣	١٠	متوسط
٩	أعتقد أن المرأة مساوية للرجل في كل شيء.	١.٩٣	٠.٣٢٥	٢	منخفض
١٠	أشارك أسرتي في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الأسرة الاجتماعية	٢.٨٨	٠٦٣٥	١٢	متوسط
١١	المرأة لها الحق في استكمال التعليم والحصول على المؤهلات العليا مهما حدث	٢.٨٧	٠.٦٣٧	١١	متوسط
١٢	لا بد أن تكون للمرأة حرية في التنقل واختيار محل السكن والإقامة التي تتناسب مع قناعاتها	١.٩٤	٠.٢٥٥	٣	منخفض
١٣	أري أنه لابد أن يشارك الزوج الزوجة في الأعمال المنزلية	٢.٥٤	٦٤٤.	٦	منخفض
١٤	من حقوق المرأة أن تكون لها الحرية الكاملة لتنظيم وتحديد النسل	٢.٤٠	. ٧١٥	٤	منخفض
	المتوسط العام المرجح	٢.٥٤			

تبين من الجدول السابق ضعف الوعي النسوي للمرأة الريفية بقضايا التمكين الاجتماعي حيث جاء المتوسط العام للبعد بمتوسط (٢.٥٤) بوزن نسبي منخفض وباتجاه نحو الرفض وعدم الحدوث فجاءت عبارات البعد بواقع خمس عبارات باتجاه منخفض نحو الرفض وعبارة وحيدة نحو الاتجاه منخفض جدًا وجاءت مرتبة تصاعديًا كالتالي:

في المرتبة الأولى مؤشر " أعتقد أنه يجب أن تتوافر للمرأة الحرية مثل الرجل في تكوين علاقات اجتماعية " بمتوسط بلغ (١.٥٥) باتجاه نحو الرفض بشدة، تلاها مؤشر " أعتقد أن المرأة مساوية للرجل في كل شيء " بمتوسط (١.٩٣)، ثم مؤشر" لا بد أن تكون للمرأة لها حرية التنقل واختيار محل السكن والإقامة التي تتناسب قناعتها " بمتوسط (١.٩٤)، تلاها مؤشر " من حقوق المرأة أن تكون لها الحرية الكاملة لتنظيم وتحديد النسل " بمتوسط (٢.٤٠)، ثم مؤشر " أري أن المرأة مؤهلة أن تختار شريك حياتها بحرية وبدون تدخل " بمتوسط (٢.٥٢)، وأخيرًا مؤشر " أري أنه لابد أن يشارك الزوج الزوجة في الأعمال المنزلية " بمتوسط (٢.٥٤) تلك المؤشرات تعطي دلالة على انخفاض الوعي النسوي لدى المرأة الريفية وهو ما يوحي بانعاكس الفكر الذكوري بالمجتمع على عينة البحث حيث اعتقاد النساء بالقرية أنهم تابعون للرجال في معظم الممارسات والأفعال الاجتماعية وهو ما أشارت إليه النسوية الماركسية واعتبرته من أهم عوامل انخفاض الوعي النسوي للمرأة ومن أهم التحديات التي تواجها، وانخفاض الثقة والوعي بالذات وهو ما أكدته دراسة (عبد الرحيم. ٢٠١٤م) أن من أهم معوقات تمكين المرأة يكمن في انخفاض الثقة بالنفسة.أما باقية العبارات جاءت باتجاه متوسط مع قرب المتوسطات من الاتجاه المنخفض وجاءت المؤشرات مرتبة تنازليًا كالتالي:

في المرتبة الأولى مؤشر " لابد أن تحرص المرأة على المشاركة في جميع المناسبات العائلية " بمتوسط (٢.٩٤)، تلاها مؤشر" أؤمن بأنه ليس للرجل الحق في أن يستخدم العنف الجسدي ضد المرأة لأي سبب " بمتوسط (٢.٨٩) ، ثم مؤشر " أشارك أسرتي في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الأسرة الاجتماعية " بمتوسط (٢.٨٨)، تلاها مؤشر " المرأة لها الحق في استكمال التعليم والحصول على المؤهلات العليا مهما حدث " بمتوسط (٢.٨٧) ثم جاء مؤشر " أؤمن بأن جسد المرأة ليس للمتعة فقط والعلاقة الجنسية في أي وقت " بمتوسط (٢.٨١) تلاها مؤشر " للمرأة الحق في عدم عقد الزواج إلا برضاها " بمتوسط (٢.٧٧) ، ثم مؤشر " أسعى دائما على أن يكون لي دور فعال داخل الأسرة " بمتوسط (٢.٧٥)، وأخيرًا مؤشر " أرفض استخدام العنف الرمزي بالشتائم والألفاظ والتبويخ من جانب الرجل مهما حدث " بمتوسط (٢.٧٢). يتضح من المؤشرات السابقة أن هناك وعيًا بدرجة متوسط برفض العنف ضد المرأة داخل الأسرة (العنف الجسدي، الرمزي)، وكذلك بوعيها بأن جسدها ليس للمتعة فقط وهي من أهم معايير الوعي التي نادى بها الفكر النسوي باعتبار أن المرأة لا يمكن اختذالها على الجانب البيولوجي فقط، وكفاحها من أجل التحكم في الجسد الذي يعتبر شكلا من أشكال تمكين المرأة والمؤشرات السابقة تشير أيضًا لقبول العديد من النساء للعنف الجندري والعنف الرمزي والبنائي الذي يمارس عليهم من قبل الرجال، وقد يعود ذلك لطبيعية البناء الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعي التي تعمل على إعادة الانتاج الثقافي المهيمن للذكور على جسد النساء كما يوضع عالم الاجتماع بيورديو ودراسة (Fauzia, Naily Syiva, and Anik Chayaning Rahay.2019) التي أكدت على أن هيمنة الذكور هي السبب الجذري للإضرار بحقوق المرأة وضعف الوعي النسوي لديهم ودراسة (عز العرب.٢٠١٧م) التي ترى أن من أهم أسباب تغلغل العنف الجندري داخل الأسرة تجذره في الواقع الاجتماعي المحيط بالمرأة من أطر ثقافية تقدم سندًا وتبريرًا للعنف ضد المرأة وتوضح النتائج أيضًا قبول فكرة أن جسد المرأة للمتعة كما أشار فوكو في رؤيته عن الأنوثة والسلطة الأبوية أن النساء تعمل على إنتاج

ممارسات للجسد وتحقيق متطلبات الجمال من وجهة نظر الرجال للحصول على مكانة عندهم. وتوحي بعض المؤشرات بأن هناك وعيًا بدرجة متوسطة بمعيار التعليم والمشاركة الأسرية كمتطلبات لعملية تمكين المرأة.

ب- درجة الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي لدى مجتمع البحث:

يقصد بوعي المرأة النسوي بقضايا التمكين وعيها بأن المرأة كالرجل في المجال السياسي وأنها لا توجد فروق لصالح الرجال وعيها بضرورة زيادة نسبة تمثيلها في مراكز صنع القرار السياسي وتوليها مناصب سياسية وقيادية داخل المجالس المحلية والنيابية، وكذلك تفعيل دورها في الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني".

جدول رقم (٥)

درجة الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي لدى مجتمع البحث

	أ- عبارات الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب	مستوى
١	أرى أن طبيعية المرأة الأنثوية لا تتناسب مع طبيعية العمل السياسي	٤.١٠	٠.٢٩٤	١٤	مرتفع
٢	يجب أن تصل المرأة إلى المناصب السياسية المهمة مثل الرجل	٢.٠٢	٠.٤٢٤	١٢	منخفض
٣	احرص على التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية	٢.٩٢	٠.٦٤٨	١٣	متوسط
٤	أشعر أن صوتي في الانتخابات لا يضيف شئيا للمجال السياسي	١.٩٥	٠.٢٨٠	١٠	منخفض
٥	لابد أن يكون لدى المرأة عضوية في الأحزاب السياسية	١.٦٢	٠.٧٩٠	٥	منخفض بشدة
٦	لدى علم بالأمور القانونية للترشح الانتخابي	١.٧٨	٠.٥٦٩	٨	منخفض بشدة
٧	لدى علم بالقوانين الدستورية التي تخص المرأة	١.٥٤	٠.٧٦١	٤	منخفض بشدة
٨	أشارك في العديد من النقابات والاتحادات النسائية	١.٤٦	٠.٦٧١	١	منخفض بشدة

	أ- عبارات الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب	مستوى
٩	لابد من مساواة المرأة بالرجل في عدد مقاعد البرلمان	١.٦٤	٠.٨٤٠	٦	منخفض بشدة
١٠	لدى المعرفة بالمجلس القومي للمرأة كهيئة وطنية مسؤولة عن حقوق المرأة	١.٤٩	٠.٧٤٨	٢	منخفض بشدة
١١	المرأة لديها المعرفة التامة بتقلد المناصب بالحكم المحلي (رئيس حي – محافظ – رئيس مجلس مدينة) مثل الرجل	١.٨٨	٠.٥٠٤	٩	منخفض
١٢	أشارك في الندوات والمؤتمرات السياسية المختلفة	١.٥٠	٠.٧٧٤	٣	منخفض بشدة
١٣	تمتلك المرأة القدرة على منافسة الرجل في الترشح للمناصب السياسية	١.٦٧	٠.٨٦١	٧	منخفض بشدة
١٤	من الضروري زيادة عدد النساء في تقلد المناصب السياسية بعدما أثبتت المرأة الكفاءة في ذلك	١.٩٨	٠.٤٢٤	١١	منخفض
	المتوسط العام المرجح	**١.٩٧**			

يتضح من الجدول (٥) انخفاض مستويات الوعي النسوي لدى عينة البحث من النساء بقضايا التمكين السياسي حيث جاء الاتجاه العام للبعد بمتوسط (١.٩٧) باتجاه نحو الرفض ووزن نسبي منخفض وجاءت عبارات البعد إيجابية ماعدا العبارة " أري أن طبيعية المرأة الأنثوية لا تتناسب مع طبيعية العمل السياسي " جاءت سلبية وحصلت على متوسط (٤.١٠) باتجاه عام نحو الموافقة وبوزن نسبي مرتفع بينما حصلت ثمانية مؤشرات على وزن نسبي منخفض جدًا عكست غياب الوعي النسوي السياسي للمرأة الريفية، جاء في مقدمة تلك المؤشرات أشارك في العديد من النقابات والاتحادات النسائية، يليه مؤشر " لدى المعرفة بالمجلس القومي للمرأة كهيئة وطنية مسؤولة عن حقوق المرأة " ثم مؤشر " أشارك في الندوات والمؤتمرات السياسية المختلفة " يليه مؤشر " لدى علم بالقوانين الدستورية التي تخص المرأة " ، يليه مؤشر " لا بد أن يكون لدى المرأة عضوية في الأحزاب السياسية " ثم مؤشر " لا بد من مساواة المرأة بالرجل في عدد مقاعد البرلمان " يليه مؤشر " تمتلك المرأة القدرة على منافسة

الرجل في الترشح للمناصب السياسية " وأخيرًا مؤشر " لدى علم بالامور القانونية للترشح الانتخابي " في حين حصلت أربع مؤشرات على وزن نسبي منخفض، بينما حصلت عبارة " إحرص على التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية " على وزن نسبي متوسط. ولا تختلف تلك المؤشرات التي حصلت على وزن نسبي منخفض عن وزن نسبي منخفض بشدة عن الوزن النسبي المتوسط والمرتفع في مضمونها عن فقدان الوعي النسوي لدى المرأة في المجال السياسي، وأن جميع المؤشرات تعكس الوضع المميز الذي يحظي بها الذكور في المجال السياسي ويعكس سطوة العادات والتقاليد التي تؤكد الإيمان بتناسب العمل السياسي مع قدرات الرجال وإمكاناتهم دون المرأة وتتفق هذه النتيجة. ويتفق أيضًا مع نظرية الاستبعاد الاجتماعي التي أشارت إلى وجود نوع من التميز الجنسي ضد المرأة يحدث على مستوى النسق السياسي عبر تهميشها في صنع القرار والحياة السياسية، ويتفق كذلك مع نظرية الهيمنة الذكورية لبورديو في أن المجتمع الأبوي يمنح الرجل علو المرتبة والسلطة والهيمنة على المرأة وهو ما أشارت إليه دراسة (الحيدري.٢٠٠٣م) ودراسة (Anthony.2004) ودراسة (فداء ابراهيم البرغوثي. ٢٠٠٨م) ودراسة (بربري. ٢٠١١م) التي خلصت إلى معاناة المرأة المصرية من التهميش على المستوى السياسي. وكذلك مع دراسة (الضبع، ٢٠١١م) في أن من أسباب تهميش المرأة في المجال السياسي طبيعية النظام السياسي الأبوي في المجتمع المصري، ودراسة (بلول. ٢٠٠٩م) التي أشارت إلى وجود نقص في التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العربية في الوصول لمراكز القيادة وفي نسبة المشاركة في الأحزاب السياسية وأن ذلك يعود لثقافة المجتمع العربي الذكوري وقيمه. ودراسة (أحمد. ٢٠٠٦م) التي توصلت إلى أن من أهم المشكلات التي تعترض تمكين المرأة في مصر تأنيث الفقر والتنشئة الاجتماعية التي تحد من المشاركة السياسية ودراسة (آل هاشم. ٢٠١٢م) ودراسة (الملاح. ٢٠١١م) ودراسة (Anthony.2014) التي أوضحت أن مهم معوقات وصول المرأة لصنع القرار يتمثل في المجتمع الذكوري وسيطرة الرجال وسيادتهم على كل مرافق الحياة وتهميش المرأة اقتصاديًا وسياسيًا

واجتماعيًا ودراسة (Umer.2016) التي خلصت لتأثير الأعراف الاجتماعية والقيم الثقافية السالبة على حياة النساء، وقدرتها على المشاركة في الحياة السياسية بشكل كبير ووجود هيمنة من جانب الذكور ودراسة (ردايده. ٢٠١٧م) التي أكدت على ضعف التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العربية على أساس النوع الاجتماع.

ويمكن مما سبق الخروج بدلالة غياب الاتجاه النسوي لدى المبحوثين وخاصة الاتجاه الليبرالي الذي يرى أن عدم المساواة بين الذكور والإناث في الموارد السياسية من أهم عوامل التمييز ضد المرأة التي يجب على النساء أن تعيها.

ج-درجة الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي لدى مجتمع البحث :

يعتبر الوعي الاقتصادي للمرأة من أهم مؤشرات التنمية المستدامة ويمكن قياس الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

- وعي المرأة بحقها في الحصول على العمل الملائم كالرجل مع تقاضي الأجر المناسب.
- المساواة في فرص العمل بالسوق المصرية.
- وعي المرأة بحقها في الاستقلال الاقتصادي والتجارة الحرة.
- القدرة على مواجهة التحديات الاجتماعية التي تعترض تمكينها اقتصاديًا
- وعي المرأة بقدرتها عليى القيام بالمشروعات الاستثمارية وامتلاكها المهارات اللازمة لذلك.
- الإيمان بالمساواة النوعية في العمل وفي إمكانية أداء العمل بنفس الكفاءة.
- وعيها بالتشريعات والقوانين التي تسهل أو تحد من من التمكين الاقتصادي الفعلى لها. وهو ما سوف يحاول الباحث قياسه في هذه البعد.

جدول رقم (٦) درجة الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي لدى مجتمع البحث

	أ- عبارات الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب	مستوى
١	لابد إعطاء المرأة الحرية في ممارسة العمل التجاري الحر	٣.٦٥	٠.٥٧٤	٨	مرتفع
٢	لابد من القضاء على العادات والتقاليد المجتمعية التي تحد من النشاط الاقتصادي للمرأة اقتصاديًا	٢.٥٨	٠.٦٣٥	٦	منخفض
٣	لابد من سن التشريعيات والقوانين التي تساوي بين المرأة والرجل اقتصاديًا	٢.٥٥	٠.٦٤٣	٥	منخفض
٤	أري أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بمشاركة المرأة اقتصاديًا	٢.٦٨	٠.٦٣١	٧	متوسط
٥	أعتقد أن مجالات عمل الرجل لا تتناسب مع طبيعية المرأة	٣.٨٩	.٦٦٥	١٠	مرتفع
٦	أري أن عمل المرأة يضر بأدوراها داخل الأسرة.	٤.١٠	٠.٤٤١	١٤	مرتفع
٧	المرأة لها الحق في التصرف في الدخل الخاص بها	١.٩٣	٠.٢٣٧	١	منخفض
٨	لا تستطيع النساء منافسة الرجال في سوق العمل	٣.٩٨	٠.٥٦٨	١١	مرتفع
٩	المرأة لا تمتلك الإمكانيات للقيام بمشروعات خاصة ناجحة	٤.٠٩	٠.٤٢٧	١٣	مرتفع
١٠	لابد أن تتاح للمرأة فرص الحصول على العمل مثل الرجل	٢.٣٥	٠.٧٦٧	٤	منخفض
١١	يجب أن تمتع المرأة بالاستقلال الاقتصادي بعيدًا عن الرجل	١.٩٨	٠.٤٨٣	٢	منخفض
١٢	لا تمتلك المرأة المهارات التي تمكنها من الحصول على أعمال مجزية	٢.٧٠	٠.٧١٦	٩	متوسط
١٣	لايهمني الحصول على حقي في الميراث كاملًا	٤.٠٤	٠.٤٠١	١٢	مرتفع
١٤	المرأة لها الحق في الاستثمار الاقتصادي	٢.٠١	٠.٥١١	٣	منخفض
	المتوسط العام المرجح	**٣.٠٤**			

يتبين من الجدول (٦) الذي احتوي على (١٤) عبارات تقيس الوعي النسوي بقضايا التمكين وتضمن ست مؤشرات سلبية وهي العبارات رقم (٥,٦,٨,٩,١٢,١٣)، بينما جاءت بقية المؤشرات بصورة إيجابية وبالنظر إلى المؤشرات الإحصائية يتضح أن الست عبارات السلبية جاءت بوزن نسبي مرتفع فكانت في المقدمة مؤشر " أري أن عمل المرأة يضر بأدوارها داخل الأسرة " يليه مؤشر " المرأة لا تمتلك الإمكانيات للقيام

بمشروعات خاصة ناجحة " ثم مؤشر " لايهمني الحصول على حقي في الميراث كاملًا " يليه مؤشر " لا تستطيع النساء منافسة الرجال في سوق العمل " أوّلا يليه مؤشر " أعتقد أن مجالات عمل الرجل لا تتناسب مع طبيعية المرأة " وأخيرًا مؤشر " تمتلك المرأة المهارات التي تمكنها من الحصول على أعمال مجزية " أما باقية العبارات فجاءت ست عبارات بوزن نسبي منخفض وهي المؤشرات رقم (١٤,١١,١٠,٧,٢,٣) وهناك عبارتان جاءتا بوزن نسبي متوسط وهما " لابد إعطاء المرأة الحرية في ممارسة العمل التجاري الحر " يليه مؤشر " أري أن التنمية المستدامة لا تحقق إلا بمشاركة المرأة اقتصاديًا " وعلى الرغم من اختلاف الوزن النسبي لمؤشرات هذا البعد فطبيعية العبارات واحتوها على شق سلبي وإيجابي أعطى مدلولا على انخفاض الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي لدى المرأة الريفية وبأن المرأة الريفية لا تستطيع التوفيق بين العمل المهني والأعباء المنزلية وهو ما ينبع من الخصوصية الثقافية التي يمتاز بها المجتمع الريفي بأنه يقع على الرجال الدور الأهم في إعاشة الأسرة وأنهم اكثر نجاحًا في إدارة المشروعات والنظرة للمرأة نظرة دنيوية فيقتصر دورها على العمل داخل المنزل وبالتالي السيطرة الاقتصادية للرجل على المرأة. وهو ما يتفق مع دراسة (Sultana.2011) ودراسة حسن (٢٠١٥م) التي أشارت لوجود صور من التمييز الاقتصادي بين الرجل والمرأة وعدم إشراك المرأة في كافة البرامج الاقتصادية التي تعد ها وبالتالي تهميشها وهو ما يتفق مع نظرية الاستبعاد الاجتماعي عبر حرمان المرأة من الموارد الاقتصادية ويتفق كذلك مع رؤى علماء التصورات الذكورية بأنه تخلق هيمنة اقتصادية للرجل على المرأة فلا تستطيع حتى التصرف في الدخل الخاص بها وهو ما يتفق مع رؤية الاتجاه النسوي الماركسي الذي يرى من أهم أسباب قمع المرأة وعدم المساواة النظام الرأسمالي الذي منح السيطرة والقوة الاقتصادي للرجال بفعل امتلاكهم لوسائل وأدوات الانتاج والتعامل مع المرأة بأنها لا تصلح إلا للعمل في نطاق الأسرة وبالتالي هي الطبقة المستغلة من جانب الطبقة البراجوزية التي يمثلها الرجال على حد قولهم.

٢- مناقشة فروض البحث:

- **الفرض الأول:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي النسوي لعينة البحث بقضايا التمكين (الاجتماعي – السياسي– الاقتصادي) حسب المستوى التعليم العالي للمرأة.

جدول رقم (٧)

دلالة الفروق بين مستوى الوعي النسوي بقضايا التمكين حسب مستوى التعليم العالي للمرأة.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)
الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي	بين المجموعات	١٢٩.٧٧٩	٥	٢٥.٩٥٦	**٤.٤
	داخل المجموعات	٤٥٥٨.٨٤١	٣٩٤	٢٣.٤٩٩	
	المجموع	٤٦٨٨.٦٢٠	٣٩٩		
الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي	بين المجموعات	٤٩٠.٤٣٩	٥	٩٨.٠٨٨	**٥.٧
	داخل المجموعات	٤٦٦٦.٥٥٦	٣٩٤	٢٤.٠٥٤	
	المجموع	٥١٥٦.٩٩٥	٣٩٩		
الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي	بين المجموعات	٣٥٥.٠٥٩	٥	٧١.٠١٢	**٣.٥
	داخل المجموعات	٧٨٣٣.٨١٦	٣٩٤	٤٠.٣٨٠	
	المجموع	٨١٨٨.٨٧٥	٣٩٩		

**p=0.01 *p=0.05

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المستوى التعليمي (تعليم فوق الجامعي) حيث جاء بأعلى متوسط في كل أبعاد المقياس وذلك بعد استخدام اختبارscheffe، وإجراء المقارنات بين المتوسطات مستوى الوعي النسوي بقضايا تمكين المرأة (، السياسي ، الاجتماعي) عند مستوى معنوية (0.01) وهو ما يعطي دلالة عن مدى تأثير التعليم في رفع وزيادة الوعي النسوي وتمكين المرأة وهو ما يتفق مع دراسة (Kaurand Saini.2017) (Kumar Saini.2018) و(Dhankar and Alka Gaur.2016) و (Malik, S. and Courtney.2012) الذي يعد التعليم عنصرًا جوهريًّا في تمكين المرأة ورفع وعيها.

جدول رقم (٨)

دلالة الفروق بين مستوى الوعي النسوي بقضايا التمكين حسب المستوى الحالة الاجتماعية للمرأة.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)
الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي	بين المجموعات	١٢١.٠٠٣	٣	٦٠.٥٠١	**٣.٨
	داخل المجموعات	٤٥٦٧.٦١٧	٣٩٦	٢٣.١٨٦	
	المجموع	٤٦٨٨.٦٢٠	٣٩٩		
الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي	بين المجموعات	٣١.٩٨٥	٣	١٥.٩٩٣	**٤.٥
	داخل المجموعات	٥١٢٥.٠١٠	٣٩٦	٢٦.٠١٥	
	المجموع	٥١٥٦.٩٩٥	٣٩٩		
الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي	بين المجموعات	١٢٩.٠٨٢	٣	٦٤.٥٤١	**٥.١
	داخل المجموعات	٨٠٥٩.٧٩٣	٣٩٦	٤٠.٩١٣	
	المجموع	٨١٨٨.٨٧٥	٣٩٩		

**p=0.01 *p=0.05

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الحالة الاجتماعية (الآنسات) حيث جاءت بأعلى المتوسطات في اختبار شيفيه ومقارنة المتوسطات في أبعاد مقياس الوعي النسوي بقضايا تمكين المرأة (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي) عند مستوى معنوية (0.01) وهو ما يعطي دلالة عن مدى تأثير الحالة الاجتماعية في رفع وزيادة الوعي النسوي وتمكين المرأة ويرجع ذلك لغياب السلطة والهيمنة الذكورية التي قد تظهر في الزوج الذي يرفض أن تكون المرأة أعلى منه في أي مجال من مجالات الحياة ولطبيعية المجتمع الذي تمركز حياة المرأة داخل الأسرة ومع الأبناء.

عاشرًا- الوعي النسوي بقضايا التمكين لدى المرأة الريفية: استخلاص النتائج العامة:

انطلقت الدراسة الراهنة من قضية عامة، هي أن المرأة المصرية عامة والريفية خاصة لابد أن يكون لها دور في عملية التنمية المستدامة؛ ولكن ذلك يتوقف على مدى الوعي النسوي للمرأة بالتميز والاضطهاد التي تعترض له في المجتمع ومدى وعيها بالقضايا المتصلة بالنسوية ويأتي في مقدمتها تمكينها في كل جوانب الحياة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لذلك سعي البحث لمعرفة مدى ذلك الوعي والرواسب الثقافية والمجتمعية التي تعترض ذلك الوعي وتحد من تمكين المرأة وهو ما أوضحته نتائج الدراسة الراهنة والمتمثل في انخفاض الوعي النسوي بقضايا التمكين لدى المرأة الريفية بمحافظة أسيوط حيث أكدت على أن ثقافة المجتمع الأبوي تقف عقبة أمام تمكين المرأة ويمكن عرض أهم نتائج البحث في مجتمع الدراسة من خلال المحاور التالية:

١- انخفاض الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي بمجتمع الدراسة:

كشفت النتائج الإحصائية أن ثمة انخفاضًا في الوعي النسوي بقضايا التمكين الاجتماعي بين عينة البحث، حيث جاء المتوسط العام للبعد بمتوسط (٢.٥٤) بوزن نسبي منخفض وباتجاه نحو الرفض. وأوضحت النتائج عن عدم وعي النساء بحقوقهم ومتطلباتهم التي تتماشي مع الفكر والخطاب النسوي فجاءت ست عبارات باتجاه منخفض نحو الرفض؛ لتؤكد على ذلك ومن أهم القضايا المجتمعية التي انخفض فيها الوعي النسوي (حرية تكوين العلاقات الاجتماعية، حرية تحديد وتنظيم النسل والتدخل في عملية الإنجاب، حرية الاقامة والسكن، الحرية الكاملة في اختيار شريكة الحياة) بالإضافة إلى هوية نسوية ذات وعي متوسط في قضايا (التعليم، والعنف، واتخاذ القرارات داخل الأسرة) وفي ضوء ماسبق يمكن طبيعية الانخفاض في الوعي عن وجود مجموعة من التحديات الاجتماعية التي جاءت في البعد الأخير وتحد من تحقيق الوعي والتمكين للنساء بصورة مناسبة.

٢- انخفاض الوعي النسوي بقضايا التمكين السياسي بمجتمع الدراسة:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن: انخفاض مستويات الوعي النسوي لدى عينة البحث من النساء بقضايا التمكين السياسي؛ حيث جاء الاتجاه العام للبعد بمتوسط (١.٩٧) باتجاه نحو الرفض ووزن نسبي منخفض. حيث لم تدرك المرأة طبيعية الممارسات السياسية التي من حق المرأة مزوالتها، حيث ضعف مشاركة المرأة في المؤتمرات والندوات، وبحقوقها في الترشح والانتخاب كما كشفت النتائج أيضًا عن ضعف المعرفة النسوية للمرأة الريفية بالمؤسسات والتنظيمات السياسية كالأحزاب وعضويتها والمجلس القومي ووظائفه والاتحادات النسائية وعدم ومعرفتها بالدستور والقوانين التي تخص الحياة السياسية للمرأة. وأوضحت النتائج غياب الوعي السياسي للمرأة نتيجة فقدان الثقة الذاتية في نفسها للعمل في الميدان السياسي فجاءت عبارة "أري أن طبيعية المرأة الأنثوية لا تتناسب مع طبيعية العمل السياسي" بمتوسط (٤.١٠) باتجاه عام نحو الموافقة وبوزن نسبي مرتفع.

٣- انخفاض الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي بمجتمع الدراسة:

أكدت نتائج الدراسة الميدانية عن ضعف الوعي النسوي بقضايا التمكين الاقتصادي عند المرأة بريف محافظة أسيوط فجاءت المؤشرات التالية " رؤية المرأة أن هناك تناقضًا بين العمل والأسرة وأن هناك تمييزًا في سوق العمل والاستثمار الاقتصادي والأجر لصالح الرجال، اعتقاد المرأة بأنها لا تستطيع منافسة الرجل في طبعية الأعمال التي يقوم بها، وتابعية المرأة الاقتصادية للرجل، وهو ما يعني انخفاض الوعي النسوي لدى المرأة الريفية بالتميز الاقتصادي الذي يتم ضد المرأة وهو ما يعتبر من الأسس التي يقوم عليه الاتجاه النسوي التي ترفض عدم المساواة بين الذكور والإناث في المجال الاقتصادي.

٤- **أوضحت النتائج الإحصائية** عن وجود مجموعة من العقبات الاجتماعية البنائية التي تعترض تحقيق تمكين ووعي المرأة؛ يمكن إجمالها في (المجتمع الأبوي والتصورات الذكورية، مؤسسات المجتمع " الأسرة، التعليم، القانونية "، التي تحمل في طياتها عادات وتقاليد تشكل نوعًا من التمييز ضد المرأة في المجالات التالية: (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية).

٥- **أشارت نتائج الدراسة الميدانية** إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) لمستوى الوعي النسوي بقضايا تمكين المرأة في المجالات الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) ترجع لمتغير المستوى التعليمي، وأن الفروق لصالح المستوى التعليم الجامعي فما فوق.

٦- **كشفت نتائج الدراسة الميدانية** عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) لمستوى الوعي النسوي بقضايا تمكين المرأة في المجالات الثلاثة (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي) ترجع لمتغير الحالة الاجتماعية، وأن الفروق لصالح الآنسات عن المتزوجات والمطلقات والأرامل.

حادي عشر: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- توفير برامج تنموية بشرية للمرأة الريفية من خلال التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للعمل على رفع الوعي النسوي للمرأة الريفية.
- تغيير المفاهيم والفكر الخاطئ لدى بعض فئات المجتمع والنظرة السلبية تجاه مكانة المرأة بالمجتمع.
- بناء القدرات للمنظمات النسوية لتصبح بمثابة مؤسسات تحتض المرأة وتعمل على رفع وعيها.
- تطوير التشريعيات القانونية بما يسهم في زيادة تمكين المرأة في المجتمع وإزالة كافة العقبات التي تعترض طريقها في تحقيق المشاركة الفاعلية بالمجتمع.
- تحسين فرص العمل والمستوى الوظيفي الذي يتاح للمرأة في القطاع الاقتصادي مع منحها الحق في الاستثمار الاقتصادي وتقلد المناصب في الإدراة العليا بمختلف القطاعات بما لها من حقوق وبما عليها من واجبات.
- تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية عن طريق تحفيزها للانخراط في العمل السياسي والاقتصادي والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.
- زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بضرورة المساواة بين النساء والرجال في قطاع الأعمال الاقتصادية المتاحة وفي التمثيل السياسي.

المراجع المستخدمة في البحث:

١- أحلام العطا محمد عمر (٢٠٢٠م). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: الأبعاد والمعوقات. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مج١٢، ع٢.

٢- الضبع، ماهر (٢٠١١). مؤشرات تهميش المرأة فى المجتمع المصري – دراسة ميدانية، مجلة النوع الاجتماعى والتنمية، مركز المرأة للبحوث والتدريب باليمن، (٥).

٣- بورديو، بيير (٢٠٠٩). الهيمنة الذكورية، (ترجمة)، سلمان قعفراني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

٤- أحلام مكاس (٢٠١٥م) التمكين السياسي للمرأة في الدول المغاربية، ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، المغرب.

٥- آمال صلاح عبد الرحيم (٢٠١٤م) المرأة السعودية والمشاركة في صنع واتخاذ القرار – اتجاه الطالبة السعودية نحو تمكين المرأة من المشاركة في صنع واتخاذ القرار، الامارات، شؤون اجتماعية، مجلد ٣١، عدد ١٢٣.

٦- انتوني جيدنز (٢٠٠٥م). علم الاجتماع مع مدخلات عربية، الطبعة الرابعة. ترجمة فايز. مؤسسة ترجمان، عمان.

٧- أوليدوف (١٩٨٢) الوعي الاجتماعي، ترجمة: ميشيل كيلو، دار بن خلدون، ط٢، بيروت.

٨- إلهام يونس أحمد (٢٠٢١م) التنمية المستدامة والتمكين السياسي: واقع المرأة العربية، تقديم هويدا مصطفى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

٩- الهريش، عبدالله بن عبدالرحمن (٢٠٢١). دور منصات التواصل الافتراضي في نشر مفاهيم النسوية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية من وجهة نظر عينة من عضوات هيئة التدريس في جامعتن سعوديتين. حوليات آداب عين شمس، مج٤٩.

١٠- البرغوثي، فداء (٢٠٠٨). الوعي النسوي والنشاط السياسي للنساء الفلسطينيات في الأحزاب السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت.

١١- العواودة، أمل سالم (٢٠٢١). الوعي النسوي لدى المرآة الأردنية الريفية: دراسة نوعية في قرية الملاحات الأغوار الوسطى. مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج٨، ع٢.

١٢- بربرى، سحر حسانى (٢٠١٤م). التهميش والعنف السياسي ضد المرأة المصرية: تحليل مضمون لبوابة الأهرام الإلكترونية في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣. *مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع٣٤*.

١٣- بركات، حليم (٢٠٠٠). المجتمع العربي في القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤- البسيوني عبدالله جاد (٢٠٠٥م): حق المرأة المصرية في التمكين الاجتماعي: بحث تقييمي في سوسيولوجيا القانون، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٩٦ ، العدد ٤٧٨.

١٥- جون هيلز واخرون (٢٠٠٧م): الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم. ترجمة محمد الجوهري. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

١٦- حسن (٢٠١٥م) إزالة كل صور التمييز الاقتصادي بين الرجل والمرأة وإشراك المرأة في كافة البرامج الاقتصادية التي تعدها الدولة، وتدريب المرأة على العمل الحر وكيفية إدارة المشروعات الصغيرة.

١٧- حمودة، رشا السيد أحمد (٢٠١٧). الوعي بدور المحددات المجتمعية في تشكيل التمييز ضد المرأة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من عضوات هيئة التدريس والإداريات بجامعة المنصورة. حوليات آداب عين شمس، مج٤٥.

١٨- الحيدري، إبراهيم (٢٠٠٣). النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. بيروت: دار الساقي.

١٩- الذياب، منال عبدالله، (٢٠١٣). الخطاب النسوي والوعي بحقوق المرأة في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة لطالبات الجامعة (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة،

٢٠- سايمون ديورنغ (الدراسات الثقافية: مقدمة نقدية) ترجمة ممدوح يوسف عمران ، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

٢١- شرابي، هشام (١٩٩٣). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٢- صابر بلول (٢٠٠٩م) التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني.

٢٣- عبد العظيم، صالح سليمان (٢٠١٤م) النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد٤١، ملحق ١.

٢٤- الحايس، عبد الوهاب جودة (٢٠١٠م) التحديات الاجتماعية لترشيح المرأة العمانية لعضوية مجلس الشوري: دراسة ميدانية لتصورات الناخبين العمانيين، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية: حلول عملية لقضايا مجتمعية، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية.

٢٥- عز العرب، إيمان محمد. (٢٠١٦م) "اعتماد الطلاب على الميديا الاجتماعية وانتشار التطرف والعنف دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة طنطا. "مجلة كلية الآداب بقنا.25 العدد ٤٦- الجزء الأول.

٢٦- مازن والعيدة، باسل غرايبة (2006) أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجالس وتيارات السياسية: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد، 34 ع، الكويت.

٢٧- القصاص، مهدي محمد (٢٠٠٩م). التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، دراسة ميدانية. المؤتمر العربي الثاني عن الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية نظمه منتدى التجمع المعني بحقوق المعاق، جامعة أسيوط.

٢٨- مية الرحبي (٢٠١٤م) النسوية مفاهيم وقضايا، سوريا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع.

٢٩- محمد على محمد (د. ت) التفاعلية الرمزية في علم الاجتماع المعاصر، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).

٣٠- نورة بنت صياح مناور العنزي (٢٠١٩). معوقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية. مجلة القراءة والمعرفة، ع٢١٠.

٣١- نورة فرج المساعد (٢٠٠٠م) النسوية: فكرها واتجاهاتها، الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الواحد والسبعون، السنة الثامنة عشرة.

٣٢- يسري صالح ردايده (٢٠١٧م). التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية: دراسة مقارنة الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، السعودية ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك.

33- Shvedova, Nadezhda (2005) Obstacles to Women's Participation in Parliament, In: Julie Ballington and Azza Karam (Editors) Women in Parliament: Bey'ond Numbers, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm.

34- DAVID BYRNE(2005) Social exclusion, OPEN UNIVERSITY PRESS, England, New York.

35- Annie N. Duru (2011)Understanding Men's Interference in Women's Empowerment and Non-Governmental Organizations (NGOs) in Nigeria: A Gender Comparison, the degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY, Department of Communication and Culture, Howard University, Washington, United States, Proquest Llc.

36- Baron, (1994). The women's awakening in Egypt: Culture, society, and the press. New Haven, CT: Yale University Press.

37- Beth Baron (1994). The women's awakening in Egypt: Culture, society, and the press. New Haven, CT: Yale University Press.

38- Devaki Jain, Amartya Sen (2005) Women, Development, And The Un: A Sixty-year Quest For Equality And Justice.

39- Elizabeth Adell Cook (1987) FEMINISM AND CROUP CONSCIOUSNESS IN AMERICA 1972 TO 1984. Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy. in the Craduate School of the Ohio State University.

40- Fauzia, Naily Syiva, and Anik Chayaning Rahayu (2019)"Women's Struggle against Patriarchy: An Analysis of Radical Feminism Through Nadia Hashimi's A House Without Windows." Anaphora: Journal of Language, Literary, and Cultural Studies 2.1.

41- Friedmann. John (1992), Empowerment: The Politics of Alternative Development, Blackwell, Oxford.

42- Gerda Lerner(1993). The Creation of Feminist Consciousness: From the Middle Ages to Eighteen-seventy. Oxford University Press.

43- Hasssan. Kamal (2016) A Century of Egyptian Women's Demands: The Four Waves of the Egyptian Feminist Movement Sociology, Political Science Volume 21, 322.

44- Heger, Katharina, and Christian P. Hoffmann.(2021) "Feminism! What is it good for? The role of feminism and political self-efficacy in women's online political participation." Social Science Computer Review 39.2.

45- Ilhem LAHRACHE, Dallal MEKHIBER,(2012) Feminism from Male and Female Perspectives: Charlotte Bronte's Jane Eyre and Samuel Richardson's Pamela Case Study, of the Master's Degree in Literature and Civilization, English Division, Faculty of Letters and Languages, University of Mohamed Kheider – Biskra.Indiana University Press

46- Jackson, Sue(2018)"Young feminists, feminism and digital media." Feminism & Psychology 28.1.

47- John Dobson, Nicolette Gorospe, and Seung-yeon (2017),Third Wave Feminism, Ethics of Care, and Corporate Governance: The Case of Gender Quotas on Corporate Boards, Springer Science+Business Media Dordrecht.

48- Kalpana P.(2016) Nehere , The Feminist Views, Article.

49- Lerner, D. (1958) The Passing of Traditional Society. London: free Press of Glencoe.

50- Lerner. Gerda (1993) The creation of feminist consciousness: From the Middle Ages to eighteen seventy. Oxford: Oxford University Press

51- Lucia (2014) Challenges of thinking feminism and revolution in Egypt between 2011 and 2014, Postcolonial Studies, 17:1.

52- Lucia Sorbera (2014) Challenges of thinking feminism and revolution in Egypt between 2011 and 2014, Postcolonial Studies, 17:1,.

53- Madanipour, A., Cars, G. and Allen, J. (eds) (1998) Social Exclusion in European Cities. London: Jessica Kingsley.

54- Malik, S. and Courtney, K. ,(2012) Higher education and women's empowerment in Pakistan , Pakistan, CURVE is the Institutional Repository for Coventry University.

55- Meera Kenkarasseril Joseph(2013) Critical theory for women empowerment through ICT studies. Qualitative Research Journal Vol. 13 No. 2.

56- Mishra, Sujeet Kumar, and Amrita Bohra.(2019) "An analysis of liberal feminism with reference to legal equality & political awareness in different universities of Chhattisgarh." American Journal of Educational Research 7.9.

57- Muhammad Ashraf Najar and etal(2017). A study on issues and challenges of women empowerment in India. International journal of applied research. volume3.

58- Naila Kabeer(2005), Gender equality and women's empowerment: a critical analysis of the third Millennium Development Goal. Gender anti Development Vol. 13, No. 1, March 2005.

59- Neerja Dhankar and Alka Gaur(2016). WOMEN EMPOWERMENT THROUGH EDUCATION. WOMEN EMPOWERMENT THROUGH EDUCATION. Volume5.

60- Norris, Pippa and Ronald Inglehart (2001) Cultural obstacles to equal representation.
Journal of Democracy 12(3).

61- Onyishi Anthony O, Nwaoha, Chimaraoke (2014), women marginalization in electoral politics in nigeria: a historical perspective, arabian Journal of Business and Management Review (Nigerian Chapter) Vol. 2, No. 7.

62- Pawan Kumar Saini (2018). Education and Women Empowerment in India. Journal of Advances and Scholarly Researches in Allied Education.

63- Rory Dicker and Alison Piepmeier (2003) Catching a Wave: Reclaiming Feminism for the 21st Century. Boston: Northeastern University Press.

64- Sharmistha Chakraborty, (2017) Women empowerment: a study of political participation of women in surat, South Gujarat University, Surat, Gujarat, International Journal of Development Research Vol. 07, Issue, 07, July.

65- Shumaila Umer, Zaheruddin Othman(2016) Socio-Cultural Obstacles to Women's Participation in Politics, In Rural Areas of Balochistan, Pakistan, International Journal of Business and Social Science Vol. 7, No. 10.

66- Temma Kaplan (1982) Consciousness and Collective Action: The Case of Barcelona, 1910-1918 Signs, Vol. 7, No. 3, Feminist Theory.

67- tiffany a. hiller (1997), women's feminist collective identity: a liberal feminist analysis of feminist identification and feminist consciousness, a thesis submitted to the faculty of the schmidt college of arts and humanities in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts florida atlantic university boca raton, florida December.

68- Turbin, Carole (1994). Social hierarchies -- the creation of feminist consciousness: From the middle ages to eighteen-seventy by gerda lerner. Contemporary Sociology, 23(4).

69- Wellington Samkange ,the liberal feminist theory: assessing its applicability to education in general and early childhood development (e.c.d) in particular within the zimbabwean

70- context, Global Journal of Advanced Resechears, Vol-2, Issue-7.

71- U.mark(1983) “Material Activity Consciousness And Ideology”. (in) T. bottomore and w. good (eds): reading in Marxist sociology , charendon press., oxford,.

72- Ariana Cacoulidis(2022) Perspectives on Consciousness-Raising: A Modernist Intersectional Feminist Agenda. A thesis submitted in conformity with the requirements for the Master’s Degree in Art Business Sotheby’s Institute of Art.